



البنك المركزي الأردني

أحدث التطورات النقدية والاقتصادية في الأردن

التقرير الشهري لدائرة الأبحاث

تموز 2020

البنك المركزي الأردني
هاتف: 4630301 (6 962)
فاكس: 4639730 / 4638889 (6 962)
ص. ب 37 عمان 11118 الأردن
الموقع الإلكتروني: <http://www.cbj.gov.jo>
البريد الإلكتروني: redp@cbj.gov

الخلاصة التنفيذية

الإنتاج والأسعار والتشغيل

سجل الناتج المحلي الإجمالي (GDP) نمواً حقيقياً نسبته 1.3% خلال الربع الأول من عام 2020، وذلك مقابل نمو نسبته 2.0% مقارنة مع ذات الربع من عام 2019. وارتفع المستوى العام للأسعار، مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، خلال النصف الأول من عام 2020 بنسبة 0.9%، بالمقارنة مع تضخم نسبته 1.0% خلال ذات الفترة من عام 2019. كما ارتفع معدل البطالة خلال الربع الأول من عام 2020 ليصل إلى 19.3% مقابل 19.0% خلال ذات الربع من عام 2019.

القطاع النقدي والمصرفي

- بلغ رصيد إجمالي الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي (بما فيها الذهب وحقوق السحب الخاصة) في نهاية شهر حزيران من عام 2020 ما مقداره 14,467.0 مليون دولار، ويكفي هذا الرصيد لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 8.0 أشهر.
- بلغت السيولة المحلية في نهاية شهر حزيران من عام 2020 ما مقداره 35,415.0 مليون دينار، مقابل 34,969.7 مليون دينار في نهاية عام 2019.
- بلغ رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية شهر حزيران من عام 2020 ما مقداره 28,211.9 مليون دينار، مقابل 27,082.2 مليون دينار في نهاية عام 2019.
- بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية شهر حزيران من عام 2020 ما مقداره 34,954.4 مليون دينار، مقابل 35,305.3 مليون دينار في نهاية عام 2019.
- بلغ الرقم القياسي العام المرجح بالقيمة السوقية للأسهم الحرة في نهاية شهر حزيران من عام 2020 ما مقداره 1,603.0 نقطة، مقابل 1,815.2 نقطة في نهاية عام 2019.

المالية العامة

سجلت الموازنة العامة للحكومة المركزية عجزاً مالياً كبيراً، بعد المنح الخارجية، بمقدار 694.9 مليون دينار (-6.9% من GDP) خلال الثلث الأول من عام 2020، بالمقارنة مع عجز مقداره 304.1 مليون دينار (-2.9% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2019. أما في مجال المديونية العامة، فقد ارتفع الرصيد القائم لإجمالي الدين العام الداخلي (موازنة عامة ومؤسسات مستقلة) في نهاية نيسان 2020 عن مستواه في نهاية عام 2019 بمقدار 1,196.3 مليون دينار، ليصل إلى 18,934.3 مليون دينار (61.3% من GDP)، كما ارتفع الرصيد القائم للدين العام الخارجي (موازنة ومكفول) بمقدار 122.3 مليون دينار، ليصل إلى 12,460.5 مليون دينار (40.4% من GDP). وبناءً عليه، فقد ارتفع الرصيد القائم لإجمالي الدين العام (الداخلي والخارجي) في نهاية نيسان من عام 2020 ليصل إلى 31,394.8 مليون دينار (101.7% من GDP) مقابل 30,076.2 مليون دينار (96.7% من GDP) في نهاية عام 2019.

القطاع الخارجي

انخفضت الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المعاد تصديره) خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2020 بنسبة 10.0% لتبلغ 1,982.5 مليون دينار، في حين انخفضت المستوردات بنسبة 20.8% لتبلغ 4,528.4 مليون دينار. وتبعاً لذلك، انخفض عجز الميزان التجاري بنسبة 27.6% ليصل إلى 2,545.9 مليون دينار مقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2019. وتشير البيانات الأولية خلال النصف الأول من عام 2020 إلى انخفاض مقبوضات السفر بنسبة 57.7% وانخفاض مدفوعاته بنسبة 61.5% بالمقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2019. في حين تشير البيانات الأولية لتحويلات الأردنيين العاملين في الخارج خلال النصف الأول من عام 2020 إلى انخفاضها بنسبة 9.6% مقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2019. كما أظهرت البيانات الأولية لميزان المدفوعات خلال الربع الأول من عام 2020 عجزاً في الحساب الجاري مقداره 309.2 مليون دينار (4.2% من GDP) مقارنة مع عجز مقداره 329.9 مليون دينار (4.6% من GDP) خلال الربع المقابل من عام 2019. أما باستثناء المنح، فقد انخفض عجز الحساب الجاري ليصل إلى 5.2% من GDP خلال الربع الأول من عام 2020 مقارنة مع 5.8% من GDP خلال الربع المقابل من عام 2019. فيما سجل الاستثمار المباشر صافي تدفق للداخل بلغ 214.9 مليون دينار خلال الربع الأول من عام 2020 مقارنة مع 183.5 مليون دينار خلال الربع الأول من عام 2019. وكذلك أظهر وضع الاستثمار الدولي في نهاية الربع الأول عام 2020 انخفاضاً في صافي التزامات المملكة نحو الخارج لتبلغ 32,701.1 مليون دينار وذلك مقارنة مع 32,793.7 مليون دينار في نهاية عام 2019.



□ رؤيتنا

الاستمرار في الحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي بما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة.

□ رسالتنا

المحافظة على الاستقرار النقدي المتمثل في استقرار سعر صرف الدينار الأردني واستقرار المستوى العام للأسعار والمساهمة في توفير بيئة استثمارية جاذبة ومحفزة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال توفير هيكل أسعار فائدة ملائم وتطبيق سياسات رقابية احترازية جزئية وكلية تساهم في تحقيق الاستقرار المصرفي والمالي بالإضافة إلى توفير أنظمة مدفوعات وطنية آمنة وكفاءة وتعزيز الاشتغال المالي وحماية المستهلك المالي وفي سبيل ذلك يوظف البنك موارد البشرية والمالية والمادية والتقنية والمعرفية بالشكل الأمثل.

□ قيمنا الجوهرية

- الانتماء: الإخلاص والحس بالمسؤولية والالتزام تجاه المؤسسة والعاملين فيها والمتعاملين معها.
- النزاهة: التعامل بأعلى معايير المهنية والمصداقية لضمان المساواة وتكافؤ الفرص لكافة شركاء البنك والمتعاملين معه والعاملين فيه.
- التميز: نصنع فرقاً في جودة الخدمات المقدمة وفق المعايير والممارسات الدولية.
- التدريب والتعلم المستمر: نسعى بشكل مستمر إلى الارتقاء بالمستوى العلمي والمهني ليطمئناش مع أحدث الممارسات الدولية.
- الشفافية: التقيد بالمعايير المهنية والقواعد الخاصة بالإفصاح عن المعلومات والمعارف وتبسيط وتوضيح الإجراءات والسياسات.
- المشاركة: نعمل معاً بروح الفريق على كافة المستويات لضمان تحقيق الأهداف الوطنية والمؤسسية بكفاءة عالية.

المحتويات

1	الخلاصة التنفيذية	
3	القطاع النقدي والمصرفي	أولاً
15	الانتاج والأسعار والتشغيل	ثانياً
23	المالية العامة	ثالثاً
39	القطاع الخارجي	رابعاً

أولاً: القطاع النقدي والمصرفي

الخلاصة

■ بلغ رصيد إجمالي الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي (بما فيها الذهب وحقوق السحب الخاصة) في نهاية شهر حزيران من عام 2020 ما مقداره 14,467.0 مليون دولار، ويكفي هذا الرصيد لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 8.0 أشهر.

■ بلغت السيولة المحلية في نهاية شهر حزيران من عام 2020 ما مقداره 35,415.0 مليون دينار، مقابل 34,969.7 مليون دينار في نهاية عام 2019.

■ بلغ رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية شهر حزيران من عام 2020 ما مقداره 28,211.9 مليون دينار، مقابل 27,082.2 مليون دينار في نهاية عام 2019.

■ بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية شهر حزيران من عام 2020 ما مقداره 34,954.4 مليون دينار، مقابل 35,305.3 مليون دينار في نهاية عام 2019.

■ انخفضت أسعار الفائدة على كافة أنواع التسهيلات والودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية شهر حزيران من عام 2020، وذلك بالمقارنة مع مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2019.

القطاع النقدي والمصرفي

تموز 2020

■ بلغ الرقم القياسي العام المرجح بالقيمة السوقية للأسهم الحرة في نهاية شهر حزيران من عام 2020 ما مقداره 1,603.0 نقطة، مقابل 1,815.2 نقطة في نهاية عام 2019. كما بلغت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان في نهاية شهر حزيران من عام 2020 ما مقداره 12,498.3 مليون دينار، مقابل 14,914.8 مليون دينار في نهاية عام 2019.

أهم المؤشرات النقدية

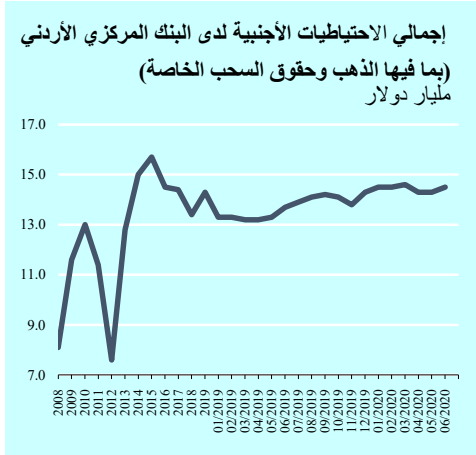
مليون دينار، ونسب النمو مقارنة بالعام السابق

نهاية حزيران			2019
2020	2019		
US\$ 14,467.0	US\$ 13,663.3	الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي *	US\$ 14,329.3
1.0%	2.0%		7.0%
35,415.0	33,892.7	السيولة المحلية	34,969.7
1.3%	1.6%		4.8%
28,211.9	26,858.7	التسهيلات الائتمانية	27,082.2
4.2%	2.9%		3.7%
25,059.9	23,763.1	تسهيلات القطاع الخاص (مقيم)	23,998.6
4.4%	3.3%		4.3%
34,954.4	34,225.5	إجمالي ودائع العملاء	35,305.3
-1.0%	1.1%		4.3%
26,745.4	26,120.6	ودائع بالدينار	27,107.3
-1.3%	1.8%		5.6%
8,208.9	8,104.9	ودائع بالعملة الأجنبية	8,198.0
0.1%	-0.9%		0.2%
27,853.1	27,420.8	ودائع القطاع الخاص (مقيم)	28,292.1
-1.6%	1.8%		5.0%
21,931.9	21,372.9	ودائع بالدينار	22,130.5
-0.9%	2.5%		6.2%
5,921.2	6,047.9	ودائع بالعملة الأجنبية	6,161.6
-3.9%	-0.8%		1.0%

* : بما فيها احتياطيات الذهب وحقوق السحب الخاصة.

المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الإحصائية الشهرية.

الاحتياطيات الأجنبية



بلغ رصيد إجمالي الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي (بما فيها الذهب وحقوق السحب الخاصة) في نهاية شهر حزيران من عام 2020 ما مقداره 14,467.0 مليون دولار، ويكفي هذا الرصيد لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 8.0 أشهر.

السيولة المحلية (M2)

بلغت السيولة المحلية في نهاية شهر حزيران من عام 2020 ما مقداره 35.4 مليار دينار، مقابل 35.0 مليار دينار في نهاية عام 2019.

وبمقارنة تطورات مكونات السيولة المحلية والعوامل المؤثرة عليها في نهاية شهر

حزيران من عام 2020 مع نهاية عام 2019، يلاحظ الآتي:

● مكونات السيولة

- بلغ حجم الودائع ضمن مفهوم السيولة في نهاية شهر حزيران من عام 2020 ما

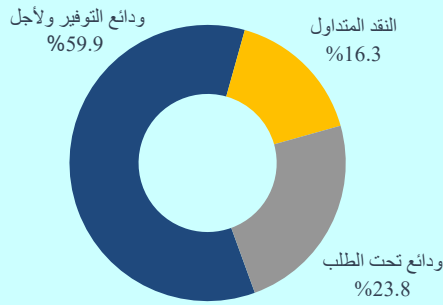
مقداره 29.6 مليار دينار، بالمقارنة مع 29.3 مليار دينار في نهاية شهر حزيران

من عام 2019، ومقابل 30.3 مليار دينار في نهاية عام 2019.

القطاع النقدي والمصرفي

تموز 2020

الأهمية النسبية لمكونات السيولة المحلية لشهر حزيران 2020



- بلغ حجم النقد المتداول في

نهاية شهر حزيران من عام

2020 ما مقداره 5.8 مليار

دينار، مقارنة مع 4.6 مليار

دينار في نهاية حزيران

2019 وفي نهاية عام 2019.

العوامل المؤثرة على السيولة المحلية

- بلغ رصيد صافي الموجودات

المحلية للجهاز المصرفي في

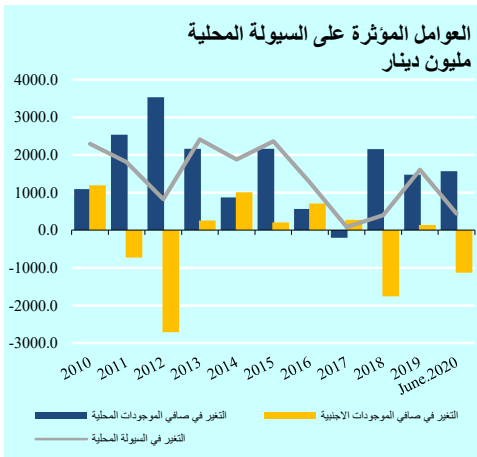
نهاية شهر حزيران من عام

2020 ما مقداره 29.0 مليار

دينار، بالمقارنة مع 27.2

مليار دينار في نهاية

حزيران 2019، ومقابل 27.5 مليار دينار في نهاية عام 2019.



- بلغ رصيد صافي الموجودات الأجنبية للجهاز المصرفي في نهاية شهر حزيران من عام 2020 ما مقداره 6.4 مليار دينار، بالمقارنة مع 6.7 مليار دينار في نهاية حزيران 2019، و7.5 مليار دينار في نهاية عام 2019. وبلغ رصيد صافي الموجودات الأجنبية للبنك المركزي في نهاية شهر حزيران من عام 2020 ما مقداره 9.7 مليار دينار.

العوامل المؤثرة على السيولة المحلية
مليون دينار

نهاية حزيران			2019
2020	2019		
6,380.9	6,729.9	الموجودات الأجنبية (صافي)	7,507.4
9,740.1	9,290.2	البنك المركزي	9,974.8
-3,359.2	-2,560.3	البنوك المرخصة	-2,467.4
29,034.1	27,162.8	الموجودات المحلية (صافي)	27,462.3
-3,387.6	-4,193.9	البنك المركزي، منها:	-4,810.9
833.0	390.8	الديون على القطاع العام (صافي)	570.3
-4,243.4	-4,607.3	أخرى (صافي)*	-5,404.1
32,421.6	31,356.6	البنوك المرخصة	32,273.1
11,957.9	11,021.5	الديون على القطاع العام (صافي)	11,335.3
25,741.1	24,439.3	الديون على القطاع الخاص	24,742.8
-5,277.4	-4,104.2	أخرى (صافي)	-3,805.0
35,415.0	33,892.7	السيولة المحلية (M2)	34,969.7
5,774.7	4,569.1	النقد المتداول	4,631.0
29,640.3	29,323.6	الودائع، منها:	30,338.7
5,991.9	6,119.4	بالعملة الأجنبية	6,237.6

*: تشمل على شهادات الإيداع بالدينار.

المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الإحصائية الشهرية.

هيكّل أسعار الفائدة

أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية وإجراءات البنك المركزي:

- قام البنك المركزي خلال شهر آذار من العام الجاري بتخفيض أسعار الفائدة مرتين، الأولى بتاريخ 5 آذار 2020 وبواقع 50 نقطة أساس وعلى كافة أدوات السياسة النقدية، والثانية بتاريخ 17 آذار 2020 وبواقع 75 نقطة أساس على نافذة

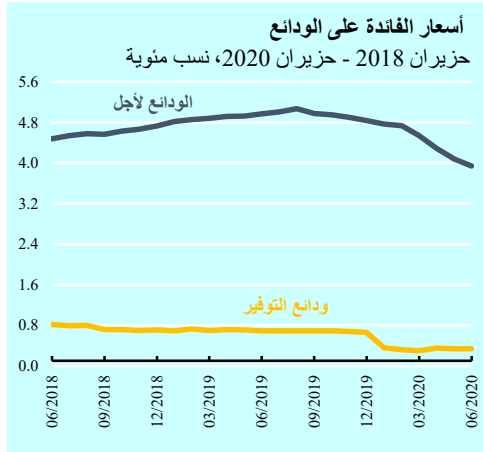
أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية نهاية الفترة نسبة مئوية

حزيران	2020	2019	2019
سعر الفائدة الرئيسي للبنك المركزي	2.50	4.75	4.00
إعادة الخصم	3.50	5.75	5.00
اتفاقيات إعادة الشراء (الليلة واحدة)	3.25	5.50	4.75
نافذة الإيداع لليلة واحدة	2.00	4.00	3.25
عمليات إعادة الشراء لأجل أسبوع ولأجل شهر	2.50	4.75	4.00
أسعار الفائدة على شهادات الإيداع لأجل أسبوع	2.50	4.75	4.00

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الإحصائية الشهرية.

الإيداع لليلة واحدة و100 نقطة أساس على باقي الأدوات لتصبح كما يلي:

- سعر الفائدة الرئيسي للبنك المركزي: 2.50%.
 - سعر إعادة الخصم: 3.50%.
 - سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لليلة واحدة: 3.25%.
 - سعر فائدة نافذة الإيداع لليلة واحدة: 2.00%.
 - سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لأجل أسبوع أو أكثر: 2.50%.
 - سعر الفائدة على شهادات الإيداع لأجل أسبوع: 2.50%.
- اتخذ البنك المركزي عدة إجراءات تهدف لاحتواء تداعيات أزمة "فيروس - COVID-19 المستجد" على الاقتصاد الوطني، وتخفيض كلف التمويل وخدمة الدين لكافة النشاطات الاقتصادية، والمساهمة في استمرارية حركة عجلة الاقتصاد وتعزيز فرص استعادة النشاط الاقتصادي والتعافي بعد الأزمة، حيث قام بالإجراءات التالية:
- تخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي على الودائع لدى البنوك من 7% إلى 5%، وذلك بهدف توفير سيولة إضافية للبنوك بمبلغ 550 مليون دينار.
 - إبرام اتفاقيات إعادة شراء الأوراق المالية (REPO) مع البنوك بمقدار 850 مليون دينار، ولأجل تصل إلى سنة.
 - استحداث برنامج تمويلي ميسر لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة بإجمالي مبلغ 500 مليون دينار وبفائدة إقراض للعميل لا تتجاوز 2%.

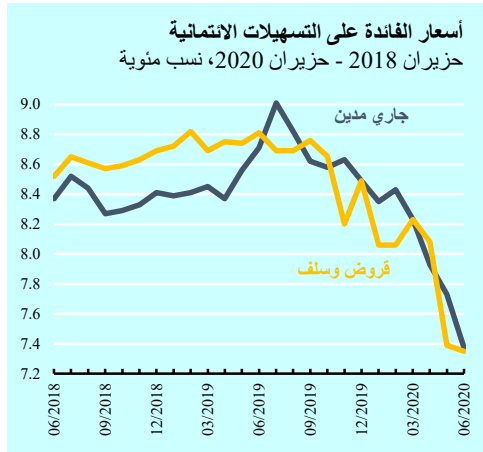


■ أسعار الفائدة في السوق المصرفي:

◆ أسعار الفائدة على الودائع:

● الودائع لأجل: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع لأجل في نهاية شهر حزيران من عام 2020 بمقدار 14 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 3.94%، لينخفض بذلك بمقدار 90 نقطة أساس عن نهاية عام 2019.

- ودائع التوفير: حافظ الوسط المرجح لأسعار الفائدة على ودائع التوفير في نهاية شهر حزيران من عام 2020 على مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق والبالغ 0.34%، لينخفض بذلك بمقدار 32 نقطة أساس عن نهاية عام 2019.
- ودائع تحت الطلب: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع تحت الطلب في نهاية حزيران من عام 2020 بمقدار نقطتي أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 0.40%، لينخفض بذلك بمقدار 4 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2019.



◆ أسعار الفائدة على التسهيلات:

● الجاري مدين: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الجاري مدين في نهاية شهر حزيران من عام 2020 بمقدار 36 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 7.37%، لينخفض بذلك بمقدار 112

نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2019.

أسعار الفائدة على التسهيلات والودائع لدى البنوك المرخصة (%)			
التغير/ نقطة	حزيران		2019
	2020	2019	
الودائع			
			2019
	0.40	0.41	0.44
-4			0.66
-32	0.34	0.69	4.84
-90	3.94	4.97	
التسهيلات الائتمانية			
			2019
	9.24	8.34	9.55
-31			8.49
-114	7.35	8.81	8.49
-112	7.37	8.71	9.33
-100	8.33	9.79	

المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الاحصائية الشهرية.

الكمبيالات والأسناد المخصومة: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الكمبيالات والأسناد المخصومة في نهاية شهر حزيران من عام 2020 بمقدار 55 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 9.24%. لينخفض بذلك بمقدار 31 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2019.

القروض والسلف: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على القروض والسلف في نهاية شهر حزيران من عام 2020 بمقدار 4 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 7.35%، لينخفض بذلك بمقدار 114 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2019.

بلغ أدنى سعر فائدة إقراض لأفضل العملاء في نهاية شهر حزيران من عام 2020 ما نسبته 8.33%، لينخفض بذلك بمقدار 4 نقاط أساس عن نهاية الشهر السابق و100 نقطة أساس عن نهاية عام 2019.

التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة

ارتفع رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية شهر حزيران من عام 2020 بما مقداره 1,129.7 مليون دينار، أو ما نسبته (4.2%)، عن مستواه المسجل في نهاية عام 2019، وذلك مقابل ارتفاع بلغ 746.9 مليون دينار (2.9%) خلال الفترة المماثلة من عام 2019.

وعلى صعيد توزيع التسهيلات الائتمانية وفقاً للجهة المقترضة في نهاية شهر حزيران من عام 2020، فقد ارتفعت التسهيلات الممنوحة لكل من القطاع الخاص (مقيم) بمقدار 1,061.3 مليون دينار (4.4%)، والمؤسسات المالية غير المصرفية بمقدار 100.5 مليون دينار، والمؤسسات العامة بمقدار 50.8 مليون دينار (10.1%). في المقابل، انخفضت التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص (غير مقيم) بمقدار 64.3 مليون دينار (9.5%)، والحكومة المركزية بمقدار 18.5 مليون دينار (1.0%)، وذلك عن مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2019.

الودائع لدى البنوك المرخصة

- بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية شهر حزيران من عام 2020 ما مقداره 35.0 مليار دينار، مقابل 34.2 مليار دينار في نهاية حزيران 2019، و35.3 مليار دينار في نهاية عام 2019.
- وبالنظر إلى تطورات الودائع في نهاية شهر حزيران من عام 2020 وفقاً لنوع العملة، يلاحظ أن رصيد الودائع بالدينار قد بلغ ما مقداره 26.7 مليار دينار و8.2 مليار دينار للودائع بالعملة الأجنبية، بالمقارنة مع 26.1 مليار دينار للودائع بالدينار و8.1 مليار دينار للودائع بالعملة الأجنبية في نهاية شهر حزيران من عام 2019. أما في نهاية عام 2019، فقد بلغ رصيد الودائع بالدينار ما مقداره 27.1 مليار دينار و8.2 مليار دينار للودائع بالعملة الأجنبية.

بورصة عمان⁽¹⁾

- أظهرت مؤشرات بورصة عمان تبايناً في أدائها خلال شهر حزيران من عام 2020 بالمقارنة مع مستوياتها المسجلة خلال عام 2019. وفيما يلي أبرز التطورات على هذه المؤشرات:

■ حجم التداول:

- بلغ حجم التداول خلال شهر حزيران من عام 2020 حوالي 100.0 مليون دينار، مقارنة مع 97.2 مليون دينار خلال نفس الشهر من العام السابق. أما خلال النصف الأول من عام 2020، فقد بلغ حجم التداول ما مقداره 415.6 مليون دينار.

■ عدد الأسهم:

- بلغ عدد الأسهم المتداولة خلال شهر حزيران من عام 2020 ما مقدار 114.3 مليون سهم، بالمقارنة مع 92.8 مليون سهم تم تداولها خلال نفس الشهر من العام السابق. أما خلال النصف الأول من عام 2020، فقد بلغ عدد الأسهم المتداولة نحو 403.3 مليون سهم.

(1) تم تعليق نشاط البورصة اعتباراً من تاريخ 2020/3/17 وحتى تاريخ 2020/5/9، وذلك لحماية المتداولين والشركات الأردنية من الآثار السلبية الكبيرة التي تشهدها الأسواق المالية بسبب تداعيات فيروس كورونا المستجد عالمياً.

■ الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم:

بلغ الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم مرجحاً بالأسهم الحرة في نهاية شهر حزيران من عام 2020 ما مقداره 1,603.0 نقطة، بالمقارنة مع 1,880.1 نقطة خلال نفس الشهر من العام السابق.

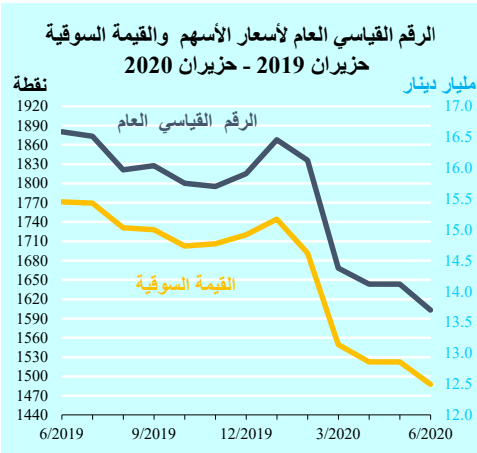
الرقم القياسي المرجح بالقيمة السوقية للأسهم الحرة			
حزيران			
2020	2019	2019	الرقم القياسي العام
1,603.0	1,880.1	1,815.2	الرقم القياسي العام
2,116.2	2,576.0	2,450.0	القطاع المالي
1,791.1	1,834.2	1,857.0	قطاع الصناعة
1,166.2	1,309.4	1,293.0	قطاع الخدمات

المصدر: بورصة عمان.

أما بالمقارنة مع مستواه المسجل في نهاية عام 2019، فقد انخفض الرقم القياسي لأسعار الأسهم بمقدار 212.2 نقطة (11.7%). وقد جاء هذا الانخفاض نتيجة لانخفاض الرقم القياسي لأسعار أسهم كل من القطاع المالي بمقدار 333.8 نقطة (13.6%)، وقطاع الخدمات بمقدار 126.8 نقطة (9.8%)، وقطاع الصناعة بمقدار 65.9 نقطة (3.5%)، وذلك عن مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2019.

■ القيمة السوقية للأسهم:

بلغت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان في نهاية شهر حزيران من عام 2020 ما مقداره 12.5 مليار دينار، مقابل 15.5 مليار دينار في نهاية حزيران 2019. أما بالمقارنة مع مستواها المسجل في نهاية عام 2019، فقد انخفضت القيمة



السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان بمقدار 2,416.5 مليون دينار (16.2%).

■ صافي استثمار غير الأردنيين:

مؤشرات التداول في بورصة عمان مليون دينار		
حزيران		
2020	2019	2019
100.0	97.2	1,585.4
حجم التداول		
4.5	5.7	6.4
معدل التداول اليومي		
12,498.3	15,450.8	14,914.8
القيمة السوقية		
114.3	92.8	1,247.2
الأسهم المتداولة (مليون سهم)		
-7.4	0.3	114.1
صافي استثمار غير الأردنيين		
6.7	17.3	528.7
شراء		
14.2	17.0	414.6
بيع		

المصدر: بورصة عمان.

شهد صافي استثمار غير الأردنيين في بورصة عمان خلال شهر حزيران من عام 2020 تدفقاً سالباً بلغ 7.4 مليون دينار، مقارنة بتدفق موجب قدره 0.3 مليون دينار خلال نفس الشهر من عام 2019. وقد بلغت قيمة الأسهم المشتراة من قبل المستثمرين غير الأردنيين خلال شهر حزيران من عام 2020 ما قيمته 6.7

مليون دينار، في حين بلغت قيمة الأسهم المباعة 14.2 مليون دينار. أما خلال النصف الأول من عام 2020، فقد شهد صافي استثمار غير الأردنيين تدفقاً سالباً مقداره 50.9 مليون دينار.

ثانياً: الإنتاج والأسعار والتشغيل

الخلاصة

■ نما الناتج المحلي الإجمالي GDP بأسعار السوق الثابتة خلال الربع الأول من عام 2020

بنسبة 1.3%، وذلك مقابل نمو نسبته 2.0% خلال ذات الربع من عام 2019. فيما نما

GDP بأسعار السوق الجارية بنسبة 3.0% خلال الربع الأول من عام 2020، مقابل نمو

نسبته 3.8% خلال ذات الربع من عام 2019.

■ ارتفع المستوى العام للأسعار، مقياساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك

(CPI)، خلال النصف الأول من عام 2020 بنسبة 0.9%، مقابل تضخم نسبته 1.0%

خلال ذات الفترة من عام 2019.

■ ارتفع معدل البطالة خلال الربع الأول من عام 2020 ليصل إلى 19.3% (18.1% للذكور

و24.4% للإناث)، وذلك مقابل 19.0% (16.4% للذكور و28.9% للإناث) خلال ذات

الربع من عام 2019. وقد سُجل أعلى معدل بطالة بين الشباب في الفئتين العمريتين

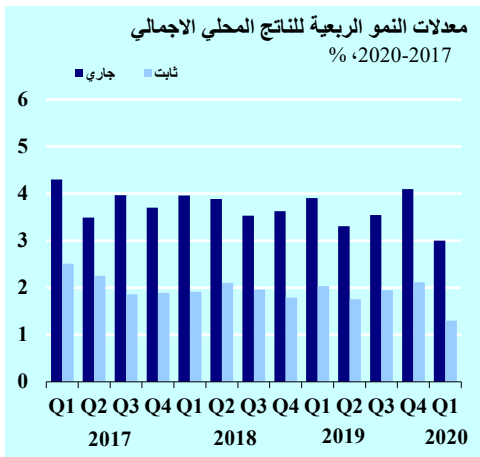
15 - 19 سنة (بواقع 48.3%) و20-24 سنة (بواقع 39.7%).

تطورات الناتج المحلي الإجمالي (GDP)

معدلات النمو الربعية للناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق 2018-2020، %

العام كاملاً	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	
2018					
1.9	1.8	1.9	2.1	1.9	GDP بالأسعار الثابتة
3.7	3.6	3.5	3.8	3.9	GDP بالأسعار الجارية
2019					
2.0	2.1	1.9	1.7	2.0	GDP بالأسعار الثابتة
3.7	4.0	3.5	3.3	3.8	GDP بالأسعار الجارية
2020					
				1.3	GDP بالأسعار الثابتة
				3.0	GDP بالأسعار الجارية

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.



سجل الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة تباطؤاً في أدائه متأثراً بتداعيات أزمة كورونا، والتي بدأ تأثيرها في منتصف شهر آذار من عام 2020، إذ نما بنسبة 1.3% خلال الربع الأول من عام 2020، بالمقارنة مع نمو نسبته 2.0% خلال ذات الربع من عام 2019. ولدى استبعاد بند "صافي الضرائب على المنتجات" (والذي سجل تباطؤاً في أدائه لينمو بنسبة 0.8% خلال الربع الأول من عام 2020 مقابل نمو نسبته 1.0% خلال ذات الربع من عام 2019). فإن GDP بأسعار الأساس الثابتة يسجل نمواً نسبته 1.4% خلال الربع الأول من عام 2020، مقابل نمو نسبته 2.1% خلال نفس الفترة من عام 2019. أما

GDP مقاساً بأسعار السوق الجارية، فقد نما بنسبة 3.0%، مقابل نمو نسبته 3.8% خلال الربع الأول من عام 2019، وذلك في ضوء نمو المستوى العام للأسعار، مُقاساً بمخفض GDP، بنسبة 1.6% خلال الربع الأول من عام 2020 مقابل نمو نسبته 1.8% خلال ذات الربع من عام 2019.

أبرز القطاعات المكونة للناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة

القطاعات	معدل النمو Q1		المساهمة في النمو (نقطة مئوية) Q1	
	2020	2019	2020	2019
الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة	1.3	2.0	1.3	2.0
الزراعة	0.1	0.2	2.3	3.6
الصناعات الاستخراجية	-	-	-1.1	0.9
الصناعات التحويلية	0.1	0.2	0.5	1.3
الكهرباء والمياه	-	-	1.2	1.7
الإشاعات	-	-	-1.0	-0.5
تجارة الجملة والتجزئة	0.1	0.1	0.9	1.1
المطاعم والفنادق	-	-	0.2	0.8
النقل والتخزين والاتصالات	0.1	0.3	0.7	3.7
خدمات المال والتأمين	0.2	0.2	3.1	3.3
المعارف	0.2	0.3	1.9	2.7
خدمات اجتماعية وشخصية	0.2	0.3	2.8	3.4
منتجات الخدمات الحكومية	0.3	0.2	2.0	1.4
منتجات الخدمات الخاصة التي لا تهدف إلى الربح	-	-	1.9	3.4
الخدمات المنزلية	-	-	0.1	0.1

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.
-: أقل من 0.1 نقطة مئوية.

ومن أبرز القطاعات التي ساهمت في النمو الاقتصادي الحقيقي خلال الربع الأول من عام 2020 "منتجات الخدمات الحكومية" (0.3 نقطة مئوية)، و"خدمات المال والتأمين" (0.2 نقطة مئوية)، و"الخدمات الاجتماعية والشخصية" (0.2 نقطة مئوية)، و"العقارات" (0.2 نقطة مئوية)، و"الصناعات التحويلية" (0.1 نقطة مئوية)، و"الزراعة" (0.1 نقطة مئوية). وقد شكّلت هذه القطاعات مجتمعة ما نسبته 85.0% من النمو الحقيقي المسجل خلال الربع الأول من عام 2020.

وشهدت معظم القطاعات الاقتصادية تباطؤاً في أدائها خلال الربع الأول من عام 2020، أبرزها

الزراعة، و"الصناعات التحويلية"، و"النقل والتخزين والاتصالات"، و"الخدمات الاجتماعية والشخصية"، و"تجارة الجملة والتجزئة"، فيما شهد قطاعا "الإشاعات" و"الصناعات الاستخراجية" تراجعاً في أدائهما.

ويجدر بالذكر أن دائرة الإحصاءات العامة قامت بإجراء مراجعة شاملة لبيانات الناتج المحلي الإجمالي للسنوات (2008-2019)، لتأخذ بعين الاعتبار أحدث المنهجيات المتبعة دولياً لاحتسابها، والتي من أبرزها الاستناد لجدول المدخلات والمخرجات، والذي أصدرته دائرة الإحصاءات العامة مؤخراً لعام 2016، الأمر الذي ترتب عليه حدوث تغييرات في قيمة الناتج المحلي الإجمالي للسنوات (2008-2019).

□ المؤشرات القطاعية الجزئية

أظهرت المؤشرات الاقتصادية الجزئية المتوفرة تفاوتاً في أدائها. ففي الوقت الذي سجلت فيه بعض المؤشرات نمواً، مثل صنع الملابس (28.2%) أظهر عدد آخر من هذه المؤشرات تراجعاً، أبرزها عدد المسافرين على متن الملكية الأردنية (61.4%)، وعدد المغادرين (67.5%)، وحجم التداول في سوق العقار (44.4%). ويبين الجدول التالي أداء أبرز المؤشرات القطاعية خلال الفترة المتوفرة من عام 2020:

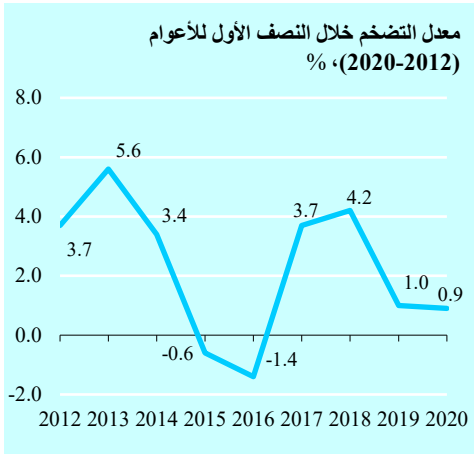
معدلات نمو المؤشرات القطاعية الجزئية*

نسب مئوية

2020	الفترة المتاحة	2019	المؤشر	2019	2018
-18.1	كانون الثاني- نيسان	-54.7	المساحات المرخصة للبناء	-35.1	-21.5
-21.5	كانون الثاني- حزيران	1.1	الرقم القياسي لكميات انتاج الصناعات التحويلية	-1.2	-7.0
-16.2		2.5	المنتجات الغذائية	-6.3	-12.7
1.9		-3.8	منتجات التبغ	7.1	-7.2
-14.8		8.3	منتجات نفطية مكررة	3.1	-16.9
28.2		4.1	صنع الملابس	-6.5	-4.3
-38.5		15.3	صنع منتجات المعادن اللافلزية الاخرى	-9.0	-5.6
5.3		15.8	المنتجات الكيماوية	15.2	27.7
-1.0		4.3	الرقم القياسي لكميات انتاج الصناعات الاستخراجية	5.4	0.5
68.7		-6.8	استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي	2.9	-6.2
-1.5		4.4	الانشطة الاخرى للتعدين واستغلال المحاجر	5.5	0.6
-1.8		6.6	انتاج الفوسفات	13.8	-7.8
-61.4		1.3	عدد المسافرين على متن الملكية الأردنية	1.2	3.8
-43.3		-11.6	الكميات المشحونة على متن الملكية الأردنية	-16.4	10.6
-44.4		-22.9	حجم التداول في سوق العقار	-12.0	-13.1
-67.5	كانون الثاني- تموز	15.3	عدد المغادرين	14.5	7.4

*: دائرة الإحصاءات العامة، دائرة الأراضي والمساحة، والملكية الأردنية.

الأسعار



سجل المستوى العام للأسعار، مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، تضخماً نسبته 0.9% خلال النصف الأول من عام 2020، بالمقارنة مع تضخم نسبته 1.0% خلال ذات الفترة من عام 2019. وجاء معدل التضخم المسجل خلال النصف الأول من عام 2020 محصلة لما يلي:

- ارتفاع أسعار عدد من البنود والمجموعات أبرزها:
 - بند "الفواكه والمكسرات" والذي ارتفعت أسعاره بنسبة 7.0%، بالمقارنة مع تراجع نسبته 2.6% خلال النصف الأول من عام 2019.
 - بند "الألبان ومنتجاتها والبيض" والتي ارتفعت أسعاره بنسبة 5.6%، بالمقارنة مع تراجع نسبته 3.3% خلال النصف الأول من عام 2019.

معدل التضخم خلال النصف الأول للعامين 2019 - 2020

المساهمة في التضخم (نقطة مئوية)		معدل التضخم		الأهمية النسبية	مجموعات الدخل
2020	2019	2020	2019		
0.9	1.0	0.9	1.0	100.0	جميع المواد
0.8	0.2	3.2	0.8	26.52	(1) الأغذية والمشروبات غير الكحولية
0.8	0.2	3.5	0.8	23.80	الغذاء
0.1	0.2	1.5	4.5	4.17	الحبوب ومنتجاتها
0.1	-0.1	3.1	-2.8	4.69	للحوم والدواجن
0.0	0.0	2.2	-1.8	0.41	الأسماك ومنتجات البحر
0.2	-0.1	5.6	-3.3	3.72	الألبان ومنتجاتها والبيض
0.0	0.0	-1.0	1.1	1.70	الزيوت والدهون
0.2	-0.1	7.0	-2.6	2.57	الفواكه والمكسرات
0.2	0.2	6.4	8.1	2.96	الخضروات والبقول الحافة والمعلبة
0.0	0.0	-0.1	-1.0	4.37	(2) المشروبات الكحولية والتبغ والسجائر
0.0	0.0	0.3	0.4	0.01	المشروبات الكحولية
0.0	0.0	-0.1	-1.0	4.37	التبغ والسجائر
0.0	-0.1	-0.4	-1.4	4.12	(3) الملابس والأحذية
-0.2	0.4	-0.7	1.7	23.78	(4) المسكن، منها: الإيجارات
0.1	0.4	0.8	2.1	17.54	الإيجارات
-0.3	0.0	-6.1	0.4	4.69	الوقود والإنارة
0.0	0.0	0.9	0.8	4.94	(5) التجهيزات والمعدات المنزلية
0.0	0.1	1.2	2.3	4.00	(6) الصحة
-0.1	0.1	-0.8	0.7	15.98	(7) النقل
0.0	0.0	0.0	0.0	2.83	(8) الاتصالات
0.1	-0.1	2.7	-3.0	2.55	(9) الثقافة والترفيه
0.1	0.2	2.8	3.9	4.35	(10) التعليم
0.0	0.1	1.2	2.8	1.79	(11) المطاعم والفنادق
0.1	0.0	2.1	0.8	4.77	(12) السلع والخدمات الأخرى

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة

الإنتاج والأسعار والتشغيل

تموز 2020

- بند "اللحوم والدواجن" والتي ارتفعت أسعاره بنسبة 3.1%، بالمقارنة مع تراجع نسبته

2.8% خلال النصف الأول من عام 2019.

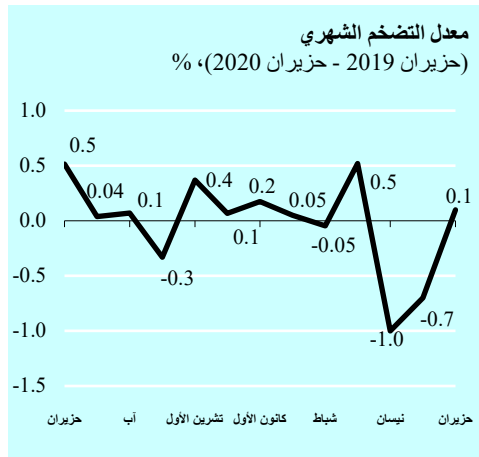
وقد ساهمت هذه المجموعات والبنود برفع معدل التضخم خلال النصف الأول من عام

2020 بمقدار 0.5 نقطة مئوية.

• تراجع أسعار عدد من البنود والمجموعات أبرزها "الوقود والإنارة" (6.1%)، و"الزيوت

والدهون" (1.0%)، و"الملابس والأحذية" (0.4%). وقد ساهمت هذه المجموعات والبنود

مجتمعة بخفض معدل التضخم خلال النصف الأول من عام 2020 بمقدار 0.3 نقطة مئوية.



أما المستوى العام للأسعار خلال

شهر حزيران من عام 2020 فقد شهد

ارتفاعاً بنسبة 0.1% بالمقارنة مع الشهر

السابق (أيار 2020). ويأتي ذلك محصلة

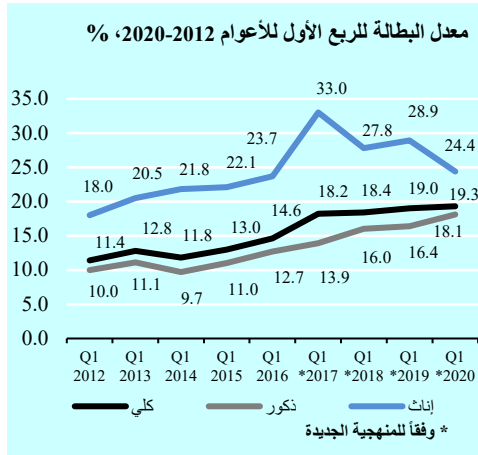
لارتفاع أسعار "التبغ والسجائر"

(5.7%)، و"النقل" (2.3%) من جهة،

وتراجع أسعار عدد من المجموعات والبنود، أبرزها "الفواكة والمكسرات" (4.5%)،

و"الخضروات والبقول الجافة والمعلبة" (9.0%)، والمسكن (0.2%)، من جهة أخرى.

سوق العمل



■ بلغ معدل البطالة ما نسبته 19.3%

(18.1% للذكور و 24.4%

للإناث) خلال الربع الأول من عام

2020، وذلك مقابل 19.0%

(16.4% للذكور و 28.9%

للإناث) خلال ذات الربع من عام

2019.

■ ما زالت البطالة بين الشباب تسجل معدلات مرتفعة، إذ سجل أعلى معدل بطالة خلال الربع

الأول من عام 2020 في الفئتين العمريتين 15-19 سنة (بواقع 48.3%) و 20-24 سنة

(بواقع 39.7%).

■ وحسب المستوى التعليمي، بلغ معدل البطالة بين حملة الشهادات الجامعية (بكالوريوس

فأعلى) ما نسبته 22.1% خلال الربع الأول من عام 2020.

■ بلغ معدل المشاركة الاقتصادية المنقح (قوة العمل منسوبة إلى عدد السكان 15 سنة

فأكثر) ما نسبته 34.5% (54.8% للذكور و 14.0% للإناث)، بالمقارنة مع 35.1%

(54.4% للذكور و 15.0% للإناث) خلال ذات الربع من عام 2019.

■ بلغت نسبة المشتغلين إلى مجموع السكان 15 سنة فأكثر ما نسبته 27.8%.

ثالثاً: المالية العامة

الخلاصة

- سجلت الموازنة العامة للحكومة المركزية عجزاً مالياً كلياً، بعد المنح الخارجية، مقداره 694.9 مليون دينار (-6.9% من GDP) خلال الثلث الأول من عام 2020، بالمقارنة مع عجز مالي كلي مقداره 304.1 مليون دينار (-2.9% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2019. وفي حال استثناء المنح الخارجية (105.8 مليون دينار)، يبلغ عجز الموازنة العامة ما مقداره 800.6 مليون دينار (-7.9% من GDP)، مقارنة بعجز مالي كلي مقداره 388.7 مليون دينار (-3.7% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2019.
- ارتفع الرصيد القائم لإجمالي الدين العام الداخلي (موازنة عامة ومؤسسات مستقلة) في نهاية نيسان 2020 عن مستواه في نهاية عام 2019 بمقدار 1,196.3 مليون دينار، ليصل إلى 18,934.3 مليون دينار (61.3% من GDP).
- ارتفع الرصيد القائم للدين العام الخارجي (موازنة ومكفول) في نهاية نيسان 2020 عن مستواه في نهاية عام 2019 بمقدار 122.3 مليون دينار، ليصل إلى 12,460.5 مليون دينار (40.4% من GDP).
- وعلية، فقد ارتفع الرصيد القائم لإجمالي الدين العام (الداخلي والخارجي) بمقدار 1,318.6 مليون دينار ليصل إلى ما مقداره 31,394.8 مليون دينار (101.7% من GDP)، مقابل 30,076.2 مليون دينار في نهاية عام 2019 (96.7% من GDP).
- ارتفعت ودائع الحكومة لدى الجهاز المصرفي في نهاية نيسان 2020 بمقدار 76.1 مليون دينار عن مستواها في نهاية عام 2019، لتصل إلى 1,354.2 مليون دينار.
- وبناءً على التطورات السابقة، ارتفع الرصيد القائم لصادفي الدين العام الداخلي في نهاية نيسان 2020 عن مستواه في نهاية عام 2019 بمقدار 1,120.2 مليون دينار، ليصل إلى 17,580.1 مليون دينار (56.9% من GDP). كما ارتفع الرصيد القائم لصادفي الدين العام بمقدار 1,242.5 مليون دينار، ليصل إلى 30,040.6 مليون دينار (97.3% من GDP).

□ أداء الموازنة العامة خلال الثلث الأول من عام 2020 بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2019:

■ الإيرادات العامة

انخفضت الإيرادات العامة (الإيرادات المحلية والمنح الخارجية) خلال شهر نيسان من عام 2020 مقارنة مع نفس الشهر من عام 2019 بمقدار 412.3 مليون دينار، أو ما نسبته 47.9% لتصل إلى 448.0 مليون دينار. أما خلال الثلث الأول من عام 2020، فقد انخفضت الإيرادات العامة بمقدار 547.9 مليون دينار، أو ما نسبته 21.3%، عن مستواها خلال نفس الفترة من عام 2019 لتصل إلى 2,019.3 مليون دينار. وقد جاء ذلك محصلة لانخفاض الإيرادات المحلية بمقدار 569.1 مليون دينار، وارتفاع المنح الخارجية بمقدار 21.2 مليون دينار.

أبرز تطورات بنود الموازنة العامة خلال الثلث الأول من عام 2020

(بالمليون دينار والنسب المئوية)

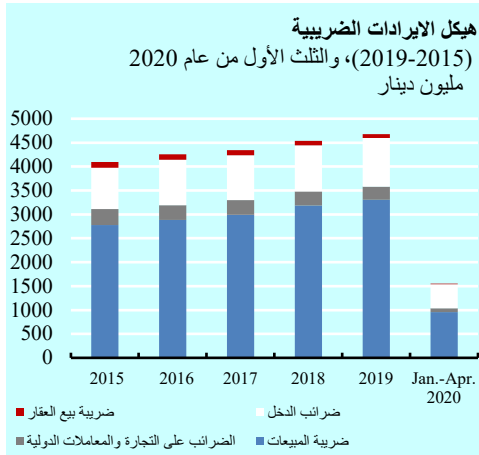
معدل النمو	الثلث الأول		معدل النمو	نيسان		
	2020	2019		2020	2019	
21.3-	2,019.3	2,567.2	47.9-	448.0	860.3	اجمالي الإيرادات والمنح الخارجية
22.9-	1,913.5	2,482.6	48.5-	430.8	836.6	الإيرادات المحلية، منها:
3.2-	1,549.9	1,600.6	30.3-	385.1	552.4	الإيرادات الضريبية، منها:
6.7	958.5	898.1	24.5-	148.3	196.5	ضريبة المبيعات
58.9-	361.2	879.2	84.1-	45.1	283.4	الإيرادات الأخرى
25.1	105.8	84.6	27.8-	17.1	23.7	المنح الخارجية
5.5-	2,714.2	2,871.3	19.8-	694.4	866.0	إجمالي الإنفاق، منها:
2.0-	2,598.1	2,651.1	15.9-	663.1	788.8	النفقات الجارية
47.3-	116.1	220.2	59.6-	31.2	77.2	النفقات الرأسمالية
-	694.9-	304.1-	-	246.4-	5.8-	العجز/ الوفر المالي بعد المنح
-	6.9-	2.9-	-	-	-	العجز/ الوفر المالي بعد المنح كنسبة من الناتج

المصدر: وزارة المالية/ نشرة مالية الحكومة العامة.

◆ الإيرادات المحلية

انخفضت الإيرادات المحلية خلال الثلث الأول من عام 2020 بمقدار 569.1 مليون دينار، أو ما نسبته 22.9%، مقارنة مع نفس الفترة من عام 2019 لتصل إلى 1,913.5 مليون دينار. وقد جاء ذلك نتيجة لانخفاض كل من الإيرادات الأخرى بمقدار 518.0 مليون دينار، والإيرادات الضريبية بمقدار 50.7 مليون دينار، والاقتطاعات التقاعدية بمقدار 0.4 مليون دينار، وقد جاء هذا الانخفاض نتيجة التأثير بالاغلاق الذي فرضته الحكومة على القطاعين العام والخاص لمواجهة جائحة كورونا.

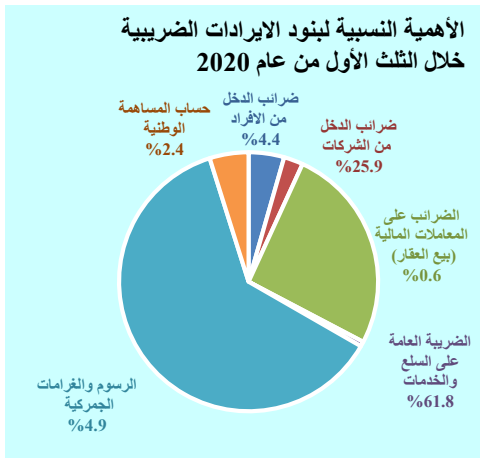
● الإيرادات الضريبية



انخفضت الإيرادات الضريبية خلال الثلث الأول من عام 2020 بمقدار 50.7 مليون دينار، أو ما نسبته 3.2%، مقارنة مع نفس الفترة من عام 2019 لتصل إلى 1,549.9 مليون دينار، مشكلةً بذلك ما نسبته 81.0% من إجمالي الإيرادات المحلية. وفيما يلي أبرز تطورات بنود الإيرادات الضريبية:

- انخفضت إيرادات الضرائب على الدخل والأرباح بمقدار 77.1 مليون دينار، أو ما نسبته 13.2%، لتصل إلى 506.7 مليون دينار، مشكلةً بذلك ما نسبته 32.7% من إجمالي الإيرادات الضريبية. وقد جاء هذا الانخفاض، بشكل أساس، نتيجة لانخفاض حصيلة ضرائب الدخل من الشركات ومشروعات أخرى بمقدار 86.6 مليون دينار، أو ما نسبته 17.8%. وقد شكلت ضرائب الدخل من الشركات ومشروعات أخرى ما نسبته 79.1% من إجمالي الضرائب على الدخل والأرباح، لتبلغ 400.6 مليون دينار. كما انخفضت حصيلة ضرائب الدخل من الأفراد بمقدار

27.8 مليون دينار، أو ما نسبته 28.8% لتبلغ 68.8 مليون دينار. بالإضافة الى أنه قد تم تحصيل 37.3 مليون دينار ضمن بند حساب المساهمة الوطنية الذي تم ادراجه ضمن القانون المعدل لقانون ضريبة الدخل.



- انخفضت حصيله الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية، الرسوم والغرامات الجمركية، بمقدار 16.3 مليون دينار، أو ما نسبته 17.8%، لتصل إلى 75.3 مليون دينار.

- انخفضت حصيله الضرائب

على المعاملات المالية (ضريبة بيع العقار) بمقدار 17.6 مليون دينار، أو ما نسبته 65.2%، لتصل إلى 9.4 مليون دينار.

- ارتفعت إيرادات الضريبة العامة على السلع والخدمات بمقدار 60.4 مليون دينار، أو ما نسبته 6.7%، لتبلغ 958.5 مليون دينار، مشكّلةً بذلك ما نسبته 61.8% من إجمالي الإيرادات الضريبية. وقد جاء ذلك، بشكل أساس، محصلة لارتفاع حصيله ضريبة المبيعات على السلع المحلية بمقدار 159.2 مليون دينار، وعلى القطاع التجاري بمقدار 9.2 مليون دينار، وانخفاض حصيله ضريبة المبيعات على السلع المستوردة بمقدار 57.8 مليون دينار، وعلى الخدمات بمقدار 50.2 مليون دينار.

● الإيرادات غير الضريبية

- انخفضت "الإيرادات الأخرى" خلال الثلث الأول من عام 2020 بمقدار 518.0 مليون دينار، أو ما نسبته 58.9%، لتصل إلى 361.2 مليون دينار. وقد جاء هذا الانخفاض نتيجة لانخفاض الإيرادات المختلفة بمقدار 325.3 مليون دينار لتبلغ

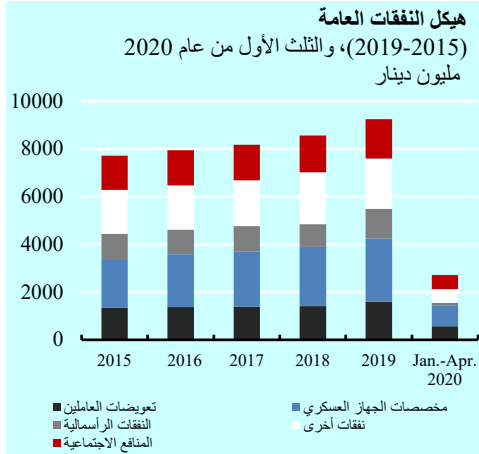
108.0 مليون دينار، وإيرادات بيع السلع والخدمات بمقدار 126.1 مليون دينار لتبلغ 168.6 مليون دينار، وإيرادات دخل الملكية بمقدار 66.5 مليون دينار لتبلغ 84.7 مليون دينار (منها 79.7 مليون دينار فوائض مالية للوحدات الحكومية المستقلة مقابل ما مقداره 137.0 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2019).

- انخفضت الاقتطاعات التقاعدية خلال الثلث الأول من عام 2020 بمقدار 0.4 مليون دينار بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2019، لتصل إلى 2.4 مليون دينار.

◆ المنح الخارجية

ارتفعت المنح الخارجية خلال الثلث الأول من عام 2020 بمقدار 21.2 مليون دينار، أو مانسبته 25.1%، لتصل إلى 105.8 مليون دينار، مقابل 84.6 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2019.

■ النفقات العامة



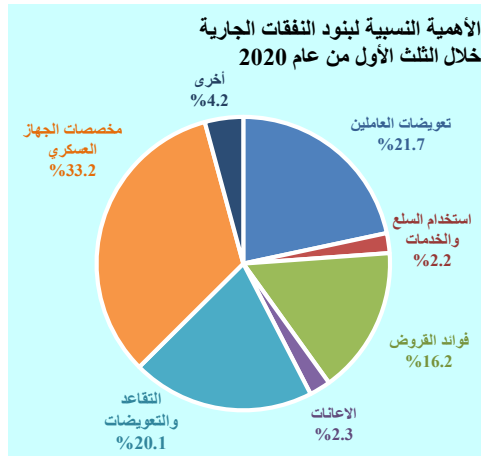
انخفضت النفقات العامة خلال شهر نيسان من عام 2020 بمقدار 171.6 مليون دينار، أو ما نسبته 19.8% مقارنة مع نفس الشهر من عام 2019، لتبلغ 694.4 مليون دينار. وذلك نتيجة الإجراءات الحكومية التي تم اتخاذها لترشيد النفقات للتصدي لجائحة كورونا. أما خلال الثلث الأول من عام 2020، فقد انخفضت النفقات العامة بمقدار

157.1 مليون دينار، أو ما نسبته 5.5%، مقارنة مع نفس الفترة من عام 2019، لتبلغ 2,714.2 مليون دينار. وقد جاء ذلك نتيجة لانخفاض النفقات الجارية بنسبة 2.0%، وانخفاض النفقات الرأسمالية بنسبة 47.3%.

◆ النفقات الجارية

انخفضت النفقات الجارية خلال الثلث الأول من عام 2020 بمقدار 53.0 مليون دينار، أو ما نسبته 2.0%، لتصل إلى ما مقداره 2,598.1 مليون دينار. وقد شكلت النفقات الجارية ما نسبته 95.7% من النفقات العامة. ونتيجة لارتفاع النفقات الجارية وانخفاض الإيرادات المحلية، فقد انخفض مؤشر الاعتماد على الذات، مقاساً بنسبة تغطية الإيرادات المحلية للنفقات الجارية، ليصل إلى 73.6% مقابل 93.6% خلال نفس الفترة من عام 2019. وجاء انخفاض النفقات الجارية محصلة لما يلي:

- انخفاض بند الإعانات بمقدار 114.5 مليون دينار، ليصل إلى 60.7 مليون دينار.
- انخفاض بند استخدام السلع والخدمات بمقدار 31.0 مليون دينار، ليبلغ 57.0 مليون دينار.



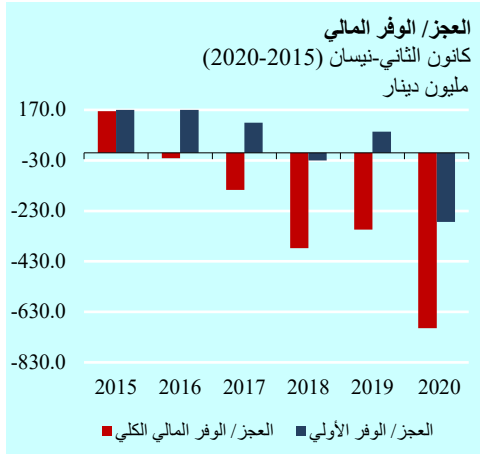
- ارتفاع نفقات التقاعد والتعويضات بمقدار 63.2 مليون دينار، لتصل إلى 523.1 مليون دينار.
- ارتفاع تعويضات العاملين في الجهاز المدني (الرواتب والأجور ومساهمات الضمان الاجتماعي) بمقدار 45.0 مليون دينار، لتصل إلى 562.8 مليون دينار.

- ارتفاع بند فوائد القروض (على أساس الاستحقاق) بمقدار 34.0 مليون دينار، ليبلغ 421.5 مليون دينار.
- ارتفاع مخصصات الجهاز العسكري بمقدار 25.9 مليون دينار، لتصل إلى 863.1 مليون دينار.

◆ النفقات الرأسمالية

انخفضت النفقات الرأسمالية خلال الثلث الأول من عام 2020 بمقدار 104.1 مليون دينار، أو ما نسبته 47.3%، مقارنة مع نفس الفترة من عام 2019، لتصل إلى 116.1 مليون دينار.

■ العجز/الوفر المالي

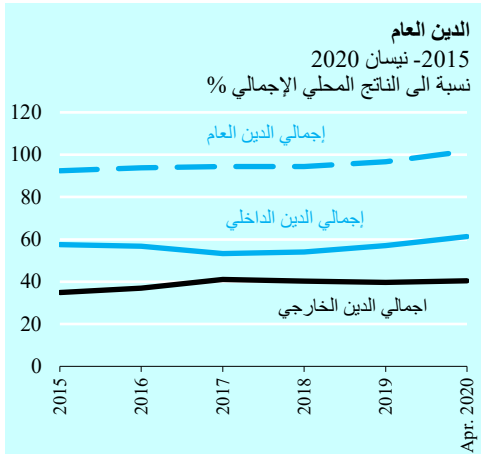
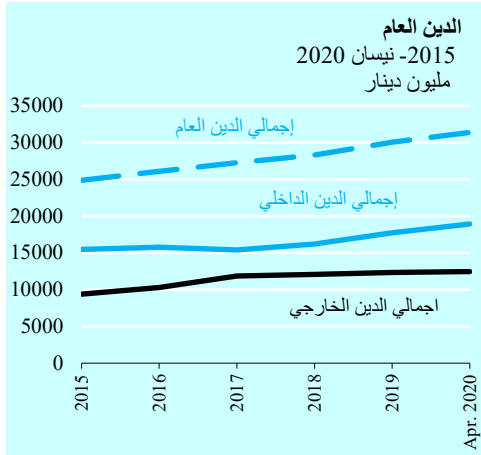


◆ ارتفع العجز المالي الكلي للموازنة العامة، بعد المنح الخارجية، بمقدار 390.8 مليون دينار خلال الثلث الأول من عام 2020، ليصل إلى ما مقداره 694.9 مليون دينار (-6.9% من GDP)، مقابل عجز مقداره 304.1 مليون دينار (-2.9% من GDP) خلال نفس الفترة من عام

2019. وباستبعاد المنح الخارجية، يبلغ العجز المالي الكلي للموازنة العامة 800.6 مليون دينار (-7.9% من GDP)، بالمقارنة مع عجز مقداره 388.7 مليون دينار (-3.7% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2019.

◆ ارتفع عجز الموازنة العامة الأولي قبل المنح الخارجية (الإيرادات المحلية مطروحاً منها إجمالي النفقات العامة باستثناء مدفوعات الفوائد على الدين العام) بمقدار 378.0 مليون دينار، ليصل إلى 379.2 مليون دينار (-3.8% من GDP) خلال الثلث الأول من عام 2020، بالمقارنة مع عجز أولي مقداره 1.2 مليون دينار (-0.01% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2019. ولدى إضافة المنح الخارجية، ينخفض العجز الأولي ليصل إلى نحو 273.4 مليون دينار (-2.8% من GDP)، مقابل وفر أولي مقداره 83.4 مليون دينار (0.8% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2019.

الدين العام



ارتفع الرصيد القائم لإجمالي الدين العام الداخلي للحكومة المركزية (الموازنة العامة والمؤسسات المستقلة) في نهاية نيسان 2020 عن مستواه في نهاية عام 2019 بمقدار 1,196.3 مليون دينار، ليصل إلى 18,934.3 مليون دينار (61.3% من GDP مقابل 57.0% من GDP في نهاية عام 2019). وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة لارتفاع الرصيد القائم لإجمالي الدين العام الداخلي للحكومة المركزية ضمن الموازنة بمقدار 1,209.9 مليون دينار، وانخفاض الرصيد القائم لإجمالي الدين العام الداخلي للمؤسسات المستقلة بمقدار 13.6 مليون دينار، بالمقارنة مع مستوييهما في نهاية عام 2019، ليصلا إلى 16,426.1 مليون دينار و2,508.2 مليون دينار، على الترتيب. وقد جاء ارتفاع الرصيد القائم لإجمالي الدين العام الداخلي للحكومة المركزية ضمن الموازنة،

بشكل رئيس، محصلة لارتفاع رصيد سندات وأذونات الخزينة بمقدار 1,210.0 مليون دينار، مقارنة بمستواه المتحقق في نهاية عام 2019، ليبلغ 16,150.3 مليون دينار، واستقرار رصيد القروض والسلف المقدمة من البنك المركزي للحكومة المركزية عند مستواه المتحقق في نهاية عام 2019، والبالغ 271.7 مليون دينار. أما انخفاض الرصيد القائم لإجمالي الدين العام الداخلي للمؤسسات المستقلة، فقد جاء نتيجة لانخفاض رصيد القروض والسلف المقدمة لتلك المؤسسات بمقدار 13.6 مليون دينار عن مستواه المتحقق في نهاية عام 2019، ليبلغ 1,970.2 مليون دينار، واستقرار رصيد سندات المؤسسات المستقلة عند مستواه المتحقق في نهاية عام 2019، والبالغ 538.0 مليون دينار.

- ارتفع الرصيد القائم للدين العام الخارجي (موازنة ومكفول) في نهاية نيسان 2020 عن مستواه في نهاية عام 2019 بمقدار 122.3 مليون دينار، ليصل إلى 12,460.5 مليون دينار (40.4% من GDP مقابل 39.7% من GDP في نهاية عام 2019). وبالنظر إلى هيكل المديونية الخارجية حسب نوع العملة، يلاحظ بأن الرصيد القائم للدين العام الخارجي المقيم بالدولار الأمريكي قد استحوذ على ما نسبته 74.1% من إجمالي الدين الخارجي، تلاه الدين المقيم باليورو وبنسبة 9.6%. كما شكل الدين المقيم بالين الياباني ما نسبته 5.3%، والدينار الكويتي (4.8%)، ووحدة حقوق السحب الخاصة (4.0%).
- أسفرت التطورات السابقة عن ارتفاع الرصيد القائم لإجمالي الدين العام (الداخلي والخارجي) في نهاية نيسان 2020 بمقدار 1,318.6 مليون دينار، ليصل إلى نحو 31,394.8 مليون دينار (101.7% من GDP)، مقابل 30,076.2 مليون دينار في نهاية عام 2019 (96.7% من GDP).
- وعلى صعيد آخر، ارتفعت ودائع الحكومة لدى الجهاز المصرفي في نهاية نيسان 2020 بمقدار 76.1 مليون دينار مقارنة بمستواها في نهاية عام 2019، لتصل إلى 1,354.2 مليون دينار.
- وعليه، فقد ارتفع الرصيد القائم لصافي الدين العام الداخلي للحكومة المركزية (الرصيد القائم لإجمالي رصيد الدين العام الداخلي للحكومة المركزية مطروحاً منه ودائع الحكومة لدى الجهاز المصرفي) في نهاية نيسان 2020 عن مستواه في نهاية عام 2019 بمقدار 1,120.2 مليون دينار، ليبلغ 17,580.1 مليون دينار (56.9% من GDP مقابل 52.9% من GDP في نهاية عام 2019). كما ارتفع الرصيد القائم لصافي الدين العام بمقدار 1,242.5 مليون دينار ليبلغ 30,040.6 مليون دينار، مشكلاً ما نسبته 97.3% من GDP بالمقارنة مع ما نسبته 92.6% من GDP في نهاية عام 2019.
- وفيما يتعلق بخدمة الدين العام الخارجي (موازنة ومكفول)، فقد انخفضت خلال الثلث الأول من عام 2020 بمقدار 92.8 مليون دينار بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2019، لتبلغ 301.1 مليون دينار (منها أفساط بقيمة 163.7 مليون دينار، وفوائد بقيمة 137.4 مليون دينار).

الإجراءات المالية والسعرية لعام 2020

آب

■ اتخذت لجنة تسعير المشتقات النفطية قراراً يقضي بتثبيت أسعار جميع المشتقات النفطية الرئيسية وأسطوانة الغاز المنزلي، ورفع أسعار وقود الطائرات بأنواعها والأسفلت وزيت الوقود (1%)، وذلك على النحو التالي:

تطورات أسعار المشتقات النفطية				
معدل النمو %	2020		السعر / الوحدة	المادة
	آب	تموز		
0.0	655	655	فلس/لتر	البنزين الخالي من الرصاص 90
0.0	875	875	فلس/لتر	البنزين الخالي من الرصاص 95
0.0	1,025	1,025	فلس/لتر	البنزين الخالي من الرصاص 98
0.0	465	465	فلس/لتر	السولار
0.0	465	465	فلس/لتر	الكاز
0.0	7.0	7.0	دينار/اسطوانة	اسطوانة الغاز المنزلي (سعة 12.5 كغم)
6.4	299.2	281.1	دينار/طن	زيت الوقود (1%)
5.7	295	279	فلس/لتر	وقود الطائرات للشركات المحلية
5.6	300	284	فلس/لتر	وقود الطائرات للشركات الأجنبية
5.4	315	299	فلس/لتر	وقود الطائرات للرحلات العارضة
6.6	294.1	276.0	دينار/طن	الإسفلت

المصدر: شركة مصفاة البترول الأردنية بتاريخ 2020/8/1.

■ الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر، لشهر آب 2020.

تموز

■ الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر، لشهر تموز 2020.

◆ حزيران

- الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر، لشهر حزيران 2020.
- استكمالاً للقرارات المتخذة من قبل مجلس الوزراء في سبيل التخفيف من تداعيات فيروس كورونا، قرر مجلس الوزراء ما يلي:
 - تخفيض الضريبة العامة على المبيعات للفنادق والمطاعم السياحية الى نسبة 8% بدلاً من 16%، باستثناء منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة (بحيث تبقى كما هي بنسبة 7%)، وتخفيض ضريبة الخدمات من قبل المطاعم السياحية والفنادق لتصبح 5% بدلاً من 10%، وذلك اعتباراً من 2020/7/1.
 - تقسيط المبالغ المستحقة على القطاع السياحي لضريبة الدخل عن عام 2019 دون غرامات او فوائد، ووفق جدول زمني بنسب سداد متصاعدة، للفترة من تموز وحتى كانون الأول 2020.

◆ أيار

- الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر، لشهر أيار 2020.

◆ نيسان

- تحديد بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر، لشهر نيسان 2020.
- نظراً لما تمر به المملكة من ظروف استثنائية بسبب وباء فيروس كورونا، ولدعم الجهود المبذولة لمواجهة هذه الظروف، اتخذ مجلس الوزراء مجموعة من القرارات في سبيل التخفيف من تداعيات فيروس كورونا، وذلك على النحو التالي:
 - إصدار تعليمات تسمح للمستوردين بسحب البضائع قبل تأدية الرسوم والضرائب المتوجبة عليها في حالات الطوارئ.
 - وقف العمل بالزيادة المقررة لموظفي الجهاز الحكومي على نسبة العلاوات الفنية، والزيادة المقررة على رواتب ضباط وأفراد القوات المسلحة الأردنية والأجهزة الأمنية، والنظام المعدل لنظام رتب المعلمين، وذلك اعتباراً من بداية شهر أيار 2020 وحتى نهاية العام 2020.

- اقتطاع نسبه من رواتب الفئات العليا في الدولة كتبرع، اعتباراً من راتب شهر نيسان، ولذلك على النحو التالي:
 - التبرع بما نسبته 40% من الراتب الشهري لدولة رئيس الوزراء.
 - التبرع بما نسبته 30% من الراتب الشهري لكل من أصحاب المعالي الوزراء ومن هو في رتبته.
 - التبرع بما نسبته 30% من الراتب الشهري لكل رؤساء مجالس المفوضين ومجالس الهيئات والسلطات ورؤساء الجامعات الرسمية ومن في رتبته أو راتبهم.
 - التبرع بما نسبته 10% من الراتب الشهري للمجموعة الثانية من الفئة العليا ومن في رتبته، وأعضاء مجالس أي هيئة أو سلطة والمديرين التنفيذيين لأي مؤسسة رسمية عامة أو مؤسسة عامة والمديرين العاملين للشركات المملوكة للحكومة أو شركة إدارة المساهمات الحكومية، واعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات الرسمية.
 - التبرع بما نسبته 10% من الراتب الشهري لجميع الموظفين العاملين بموجب عقود شاملة لجميع العلاوات الذين تزيد رواتبهم الشهرية على 2000 دينار.
- وقف المكافآت وعلاوة العمل الإضافي لجميع الموظفين المشمولين ببلاغات العطلة أثناء فترة العمل بقانون الدفاع، الذين تزيد رواتبهم الإجمالية على 1300 دينار، على أن لا يقل إجمالي راتب أي منهم بعد الاقتطاع عن ألف دينار.
- وقف صرف مكافآت وبدل تنقلات ممثلي الحكومة في مجالس إدارة الشركات التي تساهم فيها أو شركة إدارة المساهمات الحكومية والشركات التابعة لها.
- وقف صرف رواتب (الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر) في الشركات المملوكة بالكامل للحكومة وشركة إدارة المساهمات الحكومية والشركات التي تزيد نسبة تملك الحكومة أو شركة إدارة المساهمات الحكومية فيها على 50%.

- وقف علاوة النقل وبدلات التنقل الشهرية المنصوص عليهما في نظام الانتقال والسفر لجميع الموظفين العاملين في الوزارات والدوائر الحكومية أو أي مجلس أو سلطة أو مؤسسة أو هيئة عامة تابعة للحكومة أو في الشركات المملوكة بالكامل للحكومة.
- وقف صرف مخصصات البنزين الشهرية لمركبات الموظفين الذين يستخدمون مركبات حكومية.
- اقتطاع ما نسبته 50% من المستحقات المالية للمستخدمين على حساب شراء الخدمات أو على حساب المكافأة أو على حساب أي بنود أخرى والمشمولين ببلاغات العطله أثناء العمل بقانون الدفاع ممن لا يتقاضون رواتب تقاعدية، وإيقاف صرف المستحقات لمن يتقاضون رواتب تقاعدية.
- إيقاف التعيينات في جميع الوزارات والدوائر الحكومية والمؤسسات الرسمية العامة والمؤسسات العامة والهيئات والسلطات والشركات المملوكة للحكومة وأمانة عمان الكبرى والبلديات حتى نهاية العام 2020.

◆ آذار

- الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند 10 فلسات، لشهر آذار 2020، مع استمرار إعفاء الشرائح التي تستهلك شهرياً 300 كيلو واط وما دون.

◆ شباط

- الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند 10 فلسات، لشهر شباط 2020، مع استمرار إعفاء الشرائح التي تستهلك شهرياً 300 كيلو واط وما دون.

◆ كانون الثاني

- الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند 10 فلسات، لشهر كانون الثاني 2020، مع استمرار إعفاء الشرائح التي تستهلك شهرياً 300 كيلو واط وما دون.

- قرر مجلس الوزراء الموافقة على تعليمات معدلة لتعليمات علاوة غلاء المعيشة للمتقاعدين لسنة 2020، ويعمل بها من تاريخ 2020/1/1، وذلك على النحو التالي:
 - يصرف للمتقاعد العسكري من رتبة مقدم فما دون زيادة على مجموع راتبه التقاعدي الذي يتقاضاه، حيث تتراوح قيمة الزيادة ما بين (25-30) دينار وفقاً للرتب العسكرية.
 - يصرف لورثة المتقاعد العسكري المحال على التقاعد، أو المتوفى على رأس عمله بعد تاريخ 2010/6/1، أو المتوفى بعد تاريخ 2020/1/1، زيادة على مجموع رواتب الورثة بمقدار 20 دينار شهرياً توزع عليهم بالتساوي.
 - يصرف للمتقاعد المدني زيادة بقيمة 10 دنانير على مجموع راتبه التقاعدي كحد أدنى، على ألا يقل مجموع راتب المتقاعد عن 300 دينار بتاريخ 2020/1/1.
 - لا تصرف هذه العلاوة للمتقاعدين العسكريين العاملين في الحكومة أو في أي مجلس أو سلطة أو مؤسسة عامة أو شركة مملوكة بالكامل للحكومة أو بلدية أو دائرة أو قاف أو أي هيئة رسمية أخرى تابعة لها، كما لا تصرف الزيادة للمتقاعدات الفرعيات العاملات في الاجهزة الحكومية والمؤسسات الرسمية.
- في ضوء قرار مجلس الوزراء الذي تم اتخاذه في شهر تموز 2018، بخصوص الضريبة الخاصة المفروضة على السيارات التي تعمل جزئياً على الكهرباء (الهايبرد)، تم رفع الضريبة الخاصة المفروضة على سيارات الهايبرد بواقع 5 نقاط مئوية لتصبح 40%، وذلك اعتباراً من 2020/1/1 وحتى تاريخ 2020/12/31.
- قرر مجلس الوزراء تعديل تعليمات علاوة غلاء المعيشة للمتقاعدين لسنة 1981، لتصبح على النحو التالي:
 - صرف علاوة بقيمة لا تزيد عن 100 دينار، بدل اعانة شهرية لكل متقاعد عسكري يحتاج لمن يعينه على ممارسة حياته اليومية من غير فاقد البصر، وذلك بشهادة من اللجنة الطبية العسكرية العليا.

- صرف علاوة بقيمة لا تزيد عن 220 دينار، بدل اعانة شهرية لكل متقاعد عسكري فاقد البصر يحتاج لمن يعينه على ممارسة حياته اليومية، وذلك بشهادة من اللجنة الطبية العسكرية العليا.
- قرر مجلس الوزراء تخفيض الضريبة العامة على المبيعات على 54 سلعة أساسية خاضعة لنسبة 4% لتصبح خاضعة لنسبة 2%، كما قرر تخفيض الضريبة العامة على المبيعات على 22 سلعة أساسية خاضعة لنسبة 10% لتصبح خاضعة لنسبة 5%.

□ اتفاقيات المنح والقروض الخارجية لعام 2020

◆ أب

- التوقيع على اتفاقية قرض ميسر مقدم من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بقيمة 30 مليون دينار كويتي (ما يعادل 100 مليون دولار)، وذلك لتمويل ودعم برامج الحكومة لمواجهة تداعيات انتشار فيروس كورونا على القطاع الخاص.

◆ تموز

- التوقيع على اتفاقية منحة مقدمة من الوكالة الأمريكية للتنمية والوكالة البريطانية للتنمية الدولية، بقيمة 26 مليون دولار لدعم الأسر الأردنية التي تأثرت بشدة من الضغوطات الاقتصادية الناتجة عن جائحة كورونا، وذلك من خلال صندوق المعونة الوطنية.
- التوقيع على اتفاقية منحة مقدمة من الحكومة الألمانية، بقيمة 34 مليون يورو لتمويل المرحلة الثالثة والمرحلة الرابعة من مشروع إنشاء المدارس الجديدة لتحسين جودة التعليم الأساسي في الأردن.
- التوقيع على اتفاقية منحة مقدمة من الحكومة اليابانية بقيمة 400 مليون ين ياباني (ما يعادل 3.7 مليون دولار)، لتوفير أجهزة ومعدات طبية لدعم الصحة العامة ودعم الجهود المبذولة لمكافحة فيروس كورونا.

◆ أيار

- التوقيع على شهادة التسليم والاستلام الخاصة بتقديم الحكومة الصينية شحنة من المستلزمات الطبية الوقائية لمكافحة فيروس كورونا، وبما قيمته 5,280 مليون يوان صيني (بما يعادل 750 الف دولار امريكي).

- التوقيع على اتفاقية منحة إضافية مقدمة من بنك الاستثمار الأوروبي على شكل مساعدة فنية بقيمة تصل إلى 2 مليون يورو من مبادرة المنعة الاقتصادية للبنك (Economic Resilience Initiative - ERI) بهدف تقديم خدمات استشارية لمشروع دعم المصادر المائية في وادي الأردن.
- التوقيع على اتفاقية منحة مقدمة من برنامج الملك عبد الله بن عبد العزيز للإغاثة الإسلامية، والذي يدار من قبل البنك الإسلامي للتنمية، بقيمة 500 ألف دولار، لتوفير مستلزمات ومعدات طبية لوزارة الصحة لدعم جهودها في مكافحة انتشار فيروس كورونا، من خلال شراء 12 جهاز تنفس صناعي و50 سرير للعناية الحثيثة.
- التوقيع على 3 اتفاقيات للمساعدات التنموية بين الولايات المتحدة والأردن بقيمة 340.3 مليون دولار، ضمن برنامج المساعدات الاقتصادية المقدمة للمملكة من الولايات المتحدة الأمريكية للسنة المالية 2019.

◆ نيسان

- التوقيع على اتفاقية منحة مقدمة من مؤسسة التمويل الدولية (IFC) بقيمة 2 مليون دولار للمساعدة على تعزيز مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في المملكة في عدة قطاعات، مثل النقل وخدمات المياه والتعليم والرعاية الصحية والسياحة.
- التوقيع على اتفاقية تمويل مشروع الشباب والتكنولوجيا والعمل (Youth, Technology and Jobs Project) بقيمة 200 مليون دولار، مقدمة من البنك الدولي للإنشاء والتعمير.

◆ آذار

- التوقيع على اتفاقية منحة مقدمة من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) بقيمة 2.48 مليون دولار، من أجل دعم الوزارات والمؤسسات الحكومية بتقديم خدماتها للمواطنين الأردنيين واللاجئين السوريين، ولمساعدة الحكومة في جهودها الحثيثة لمكافحة انتشار وباء كورونا.

رابعاً: القطاع الخارجي

الخلاصة

- انخفضت الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المعاد تصديره) خلال شهر أيار من عام 2020 بنسبة 20.0% مقارنة مع نفس الشهر من عام 2019 لتبلغ 350.0 مليون دينار. أما خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2020 فقد انخفضت الصادرات الكلية بنسبة 10.0% مقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2019 لتصل إلى 1,982.5 مليون دينار.
- انخفضت المستوردات خلال شهر أيار من عام 2020 بنسبة 28.0% مقارنة مع نفس الشهر من عام 2019 لتبلغ 850.1 مليون دينار. أما خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2020 فقد انخفضت المستوردات بنسبة 20.8% مقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2019 لتصل إلى 4,528.4 مليون دينار.
- وتبعاً لما تقدم، شهد العجز في الميزان التجاري (الصادرات الكليّة مطروحاً منها المستوردات) خلال شهر أيار من عام 2020 انخفاضاً نسبته 32.7% مقارنة مع نفس الشهر من عام 2019 ليبلغ 500.1 مليون دينار. أما خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2020 فقد انخفض عجز الميزان التجاري بنسبة 27.6% ليصل إلى 2,545.9 مليون دينار.
- انخفضت مقبوضات السفر خلال النصف الأول من عام 2020 بنسبة 57.7% لتبلغ 784.0 مليون دينار مقارنة مع نفس الفترة من عام 2019. فيما انخفضت مدفوعات السفر خلال النصف الأول من عام 2020 بنسبة 61.5% لتصل إلى 191.1 مليون دينار مقارنة بذات الفترة من عام 2019.
- انخفض إجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج خلال شهر حزيران من عام 2020 بنسبة 9.5% مقارنة مع نفس الشهر من عام 2019 ليصل إلى 190.8 مليون دينار. أما خلال النصف الأول من عام 2020 فقد انخفضت تحويلات العاملين بنسبة 9.6% لتصل إلى 1,171.5 مليون دينار مقارنة بذات الفترة من عام 2019.
- سجل الحساب الجاري لميزان المدفوعات (متضمناً المنح) عجزاً مقداره 309.2 مليون دينار (4.2% من GDP) خلال الربع الأول عام 2020 مقارنة مع عجز مقداره 329.9 مليون دينار (4.6% من GDP) خلال الربع الأول عام 2019. أما باستثناء المنح، فقد انخفض عجز الحساب الجاري ليبلغ ما نسبته 5.2% من GDP خلال الربع الأول من عام 2020 مقارنة مع 5.8% من GDP خلال الربع المقابل من عام 2019.
- سجّل الاستثمار المباشر صافي تدفق للداخل مقداره 214.9 مليون دينار خلال الربع الأول من عام 2020 مقارنة مع 183.5 مليون دينار خلال الربع الأول من عام 2019.

■ الصادرات السلعية

سجلت الصادرات الكلية للمملكة خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2020 انخفاضاً نسبته 10.0% لتصل إلى 1,982.5 مليون دينار. وجاء ذلك نتيجة لانخفاض الصادرات الوطنية بمقدار 102.0 مليون دينار (5.5%) لتصل إلى 1,736.0 مليون دينار، وانخفاض السلع المعاد تصديرها بمقدار 118.0 مليون دينار (32.4%) لتصل إلى 246.5 مليون دينار.

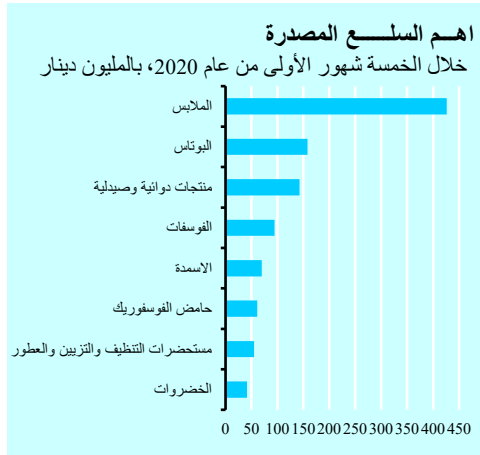
◆ وبالنظر إلى تطورات أهم الصادرات الوطنية خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2020 بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2019، يلاحظ ما يلي:

- انخفاض الصادرات من الملابس بمقدار 45.4 مليون دينار (9.6%) لتصل إلى 426.3 مليون دينار. وقد استحوذت الولايات المتحدة الأمريكية على ما نسبته 88.9% من إجمالي صادرات الملابس.
- انخفاض الصادرات من "الخضراوات" بمقدار 24.9 مليون دينار (37.7%) لتصل إلى 41.2 مليون دينار. وقد استحوذت أسواق كل من السعودية والإمارات والكويت والبحرين على ما نسبته 60.2% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.

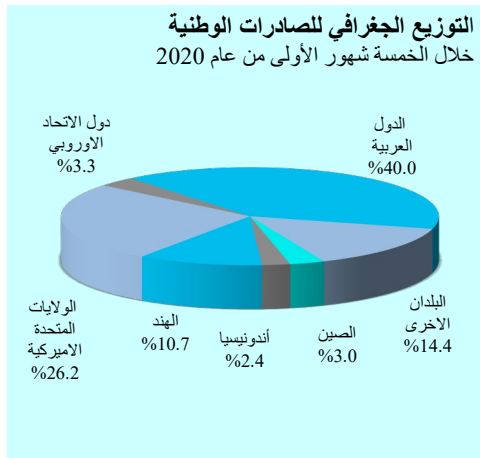
أبرز الصادرات الوطنية السلعية خلال الخمسة شهور الأولى من عامي 2019 و2020، مليون دينار

معدل النمو (%)	2020	2019	
-5.5	1,736.0	1,838.0	إجمالي الصادرات الوطنية
-9.6	426.3	471.7	الملابس
-9.3	379.0	417.7	الولايات المتحدة الأمريكية
-4.4	157.9	165.2	اليوتاس
8.4	48.0	44.3	الصين
-42.3	29.0	50.3	الهند
140.2	20.9	8.7	ماليزيا
-6.8	142.6	153.0	منتجات دوائية وصيدلية
-12.9	30.4	34.9	السعودية
-2.9	27.0	27.8	العراق
45.5	19.2	13.2	الولايات المتحدة الأمريكية
-18.2	14.4	17.6	الجزائر
5.5	94.7	89.8	الفوسفات
-8.9	57.2	62.8	الهند
28.6	29.2	22.7	اندونيسيا
-4.8	69.6	73.1	الاسمدة
-7.7	46.9	50.8	الهند
-	5.0	0.0	اسبانيا
-	2.8	0.3	السودان
40.1	60.8	43.4	حامض الفوسفوريك
66.8	48.7	29.2	الهند
-	7.9	0.0	بنغلادش
7.0	54.9	51.3	مستحضرات التنظيف والتزيين والعطور
12.8	30.0	26.6	العراق
-25.4	8.8	11.8	السعودية
-37.7	41.2	66.1	الخضروات
-44.9	8.7	15.8	السعودية
-46.0	6.1	11.3	الإمارات
-54.6	5.4	11.9	الكويت
-40.3	4.6	7.7	البحرين

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.



- انخفاض الصادرات من "منتجات دوائية وصيدلية" بمقدار 10.4 مليون دينار (6.8%) لتصل إلى 142.6 مليون دينار، وقد استحوذت أسواق كل من السعودية والعراق والولايات المتحدة الأمريكية والجزائر على ما نسبته 63.8% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.

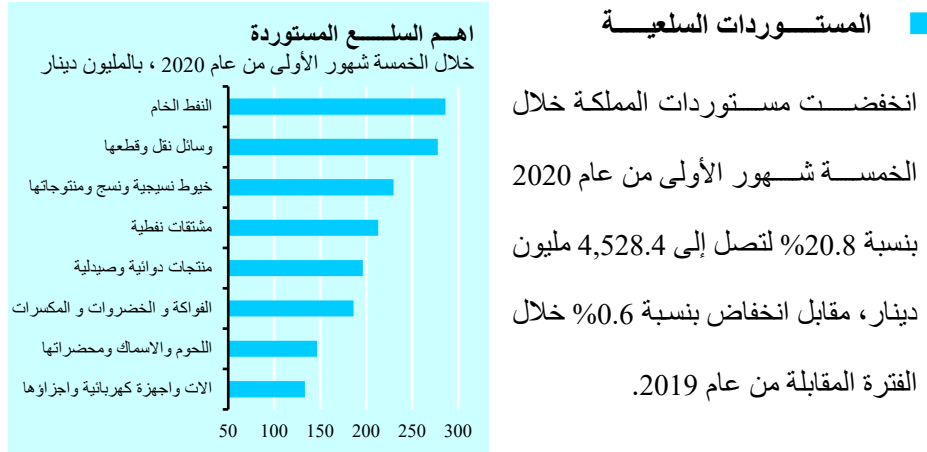


- انخفاض الصادرات من البوتاس بمقدار 7.3 مليون دينار (4.4%) لتصل إلى 157.9 مليون دينار. وقد استحوذت أسواق كل من الصين والهند وماليزيا على ما نسبته 62.0% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.

- انخفاض الصادرات من الأسمدة بمقدار 3.5 مليون دينار (4.8%)، لتصل إلى 69.6 مليون دينار. وقد استحوذت أسواق كل من الهند وإسبانيا والسودان على ما نسبته 78.6% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.

- ارتفاع الصادرات من "حامض الفوسفوريك" بمقدار 17.4 مليون دينار (40.1%) لتصل إلى 60.8 مليون دينار. وقد استحوذت الهند وبنغلادش على ما نسبته 93.1% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.

- وعليه، استحوذت الصادرات الوطنية من الملابس والبوتاس و"منتجات دوائية وصيدلية" والفوسفات والأسمدة و"حامض الفوسفوريك" و"مستحضرات التنظيف والتزيين والعطور" والخضروات خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2020 على ما نسبته 60.4% من إجمالي الصادرات الوطنية مقابل 60.6% خلال الفترة المقابلة من عام 2019. ومن جهة أخرى، استحوذت أسواق كل من الولايات المتحدة الأمريكية والهند والسعودية والعراق والإمارات والصين والكويت على ما نسبته 66.1% من إجمالي الصادرات الوطنية خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2020 مقارنة مع 66.0% خلال الفترة المقابلة من عام 2019.



◆ وبالنظر إلى تطورات أهم

المستوردات خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2020 بالمقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2019، يلاحظ ما يلي:

- انخفاض مستوردات المملكة من "المشتملات النفطية" بمقدار 213.5 مليون دينار (50.1%) لتصل إلى 213.0 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من السعودية والإمارات العربية المتحدة ما نسبته 89.0% من إجمالي المستوردات من هذه السلع.

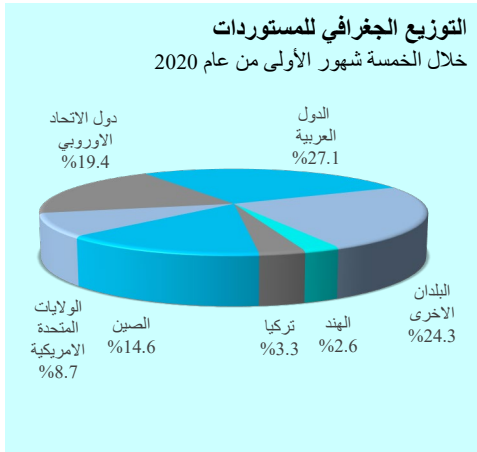
أبرز المستوردات السلعية خلال الخمسة شهور الأولى من عامي 2019 و2020، مليون دينار

معدل النمو (%)	2020	2019	
-20.8	4,528.4	5,720.2	إجمالي المستوردات
-25.1	286.1	382.0	النفط الخام
-31.6	261.2	382.0	السعودية
-	24.9	-	العراق
-41.8	277.8	477.2	وسائل النقل وقطعها
-44.8	64.7	117.2	الولايات المتحدة الأمريكية
-29.9	44.4	63.3	كوريا الجنوبية
-33.5	41.2	62.0	اليابان
-55.8	33.3	75.3	ألمانيا
-19.0	229.7	283.6	خيوط نسجية ونسج وممنوجاتها
-27.2	93.6	128.6	الصين
-16.7	54.3	65.2	تايوان
-4.8	19.8	20.8	تركيا
-50.1	213.0	426.5	مشقتات النفطية
-17.5	176.1	213.5	السعودية
-	13.4	2.7	الإمارات العربية المتحدة
22.5	196.4	160.3	منتجات بولندية وصيدلية
53.5	30.7	20.0	ألمانيا
19.2	20.5	17.2	الولايات المتحدة الأمريكية
1.4	14.0	13.8	فرنسا
16.8	186.1	159.3	الفواكه والخضروات والمكسرات
36.1	34.7	25.5	مصر
-4.6	24.9	26.1	الولايات المتحدة الأمريكية
-	11.5	1.4	إيران
5.1	146.6	139.5	اللحوم والأسماك ومحضراتها
-10.3	35.7	39.8	البرازيل
-12.2	19.5	22.2	استراليا
51.6	18.5	12.2	نيوزلندا
-30.9	133.5	193.2	آلات وأجهزة كهربائية وأجزاؤها
-43.6	47.7	84.5	الصين
-30.6	8.6	12.4	إيطاليا
-37.6	7.8	12.5	تركيا

دائرة الإحصاءات العامة.

- انخفاض مستوردات المملكة من "وسائل نقل وقطعها" بمقدار 199.4 مليون دينار (41.8%)، لتصل إلى 277.8 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكوريا الجنوبية واليابان وألمانيا ما نسبته 66.1% من إجمالي مستوردات المملكة من هذه السلع.
- انخفاض مستوردات المملكة من "النفط الخام" بمقدار 95.9 مليون دينار، (25.1%)، لتصل إلى 286.1 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من السعودية والعراق ما نسبته 100% من إجمالي المستوردات من هذه السلع.
- انخفاض مستوردات المملكة من "آلات وأجهزة كهربائية وأجزاؤها" بمقدار 59.7 مليون دينار (30.9%)، لتصل إلى 133.5 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من الصين وإيطاليا وتركيا ما نسبته 48.0% من إجمالي مستوردات المملكة من هذه السلع.

- انخفاض مستوردات "خيوط نسيجية ونسج ومنتجاتها" بمقدار 53.9 مليون دينار، (19.0%)، لتصل إلى 229.7 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من الصين وتايوان وتركيا ما نسبته 73.0% من إجمالي المستوردات من هذه السلعة.
- ارتفاع مستوردات المملكة من "منتجات دوائية وصيدلية" بمقدار 36.1 مليون دينار (22.5%) لتصل إلى 196.4 مليون دينار، وقد شكلت أسواق كل من ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا ما نسبته 33.2% من إجمالي مستوردات المملكة من هذه السلع.



- و عليه، استحوذت المستوردات من "النفط الخام" و"وسائل النقل وقطعها" و"خيوط نسيجية ونسج ومنتجاتها" و"مشتقات نفطية" و"المنتجات الدوائية والصيدلية" و"الفواكه والخضروات والمكسرات" و"اللحوم والأسماك ومحضراتها"

و"آلات وأجهزة كهربائية وأجزاءها" على ما نسبته 36.9% من إجمالي المستوردات خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2020 مقارنة مع نسبته 38.8% خلال الفترة المقابلة من عام 2019. كما استحوذت أسواق كل من السعودية والصين والولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا ومصر والإمارات وتركيا خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2020 على ما نسبته 53.9% من إجمالي المستوردات مقابل 56.6% خلال الفترة المقابلة من عام 2019.

■ المعاد تصديره

شهدت السلع المعاد تصديرها خلال شهر أيار من عام 2020 انخفاضاً مقداره 30.5 مليون دينار (44.7%) مقارنة بنفس الشهر من عام 2019 لتبلغ 37.7 مليون دينار. أما خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2020 فقد انخفضت السلع المعاد تصديرها بمقدار 118.0 مليون دينار (32.4%) مقارنة بنفس الفترة من عام 2019 ليبلغ 246.5 مليون دينار.

■ الميزان التجاري

شهد عجز الميزان التجاري خلال شهر أيار من عام 2020 انخفاضاً مقداره 243.1 مليون دينار (32.7%) مقارنة بنفس الشهر من عام 2019 ليبلغ 500.1 مليون دينار. أما خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2020 فقد انخفض عجز الميزان التجاري بمقدار 971.8 مليون دينار (27.6%) مقارنة بنفس الفترة من عام 2019 ليبلغ 2,545.9 مليون دينار.

□ إجمالي تحويلات العاملين في الخارج

انخفض إجمالي تحويلات العاملين في الخارج خلال شهر حزيران من عام 2020 بنسبة 9.5% مقارنة مع نفس الشهر من عام 2019 ليبلغ 190.8 مليون دينار. أما خلال النصف الأول من عام 2020 فقد انخفض إجمالي تحويلات العاملين في الخارج بمقدار 124.9 مليون دينار (9.6%) مقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2019 ليبلغ 1,171.5 مليون دينار.

□ السفر

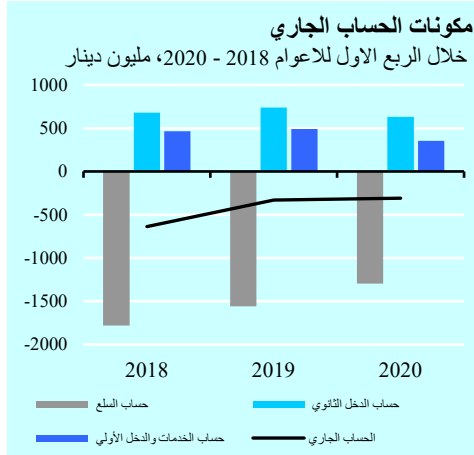
■ مقبوضات

شهدت مقبوضات السفر خلال النصف الأول من عام 2020 انخفاضاً بنسبة 57.7% لتبلغ 784.0 مليون دينار مقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2019.

■ مدفوعات

شهدت مدفوعات السفر خلال النصف الأول من عام 2020 انخفاضاً بنسبة 61.5% لتصل إلى 191.1 مليون دينار مقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2019.

ميزان المدفوعات



تشير البيانات الأولية المتعلقة بتطورات ميزان المدفوعات خلال الربع الأول من عام 2020 إلى ما يلي:

تسجيل الحساب الجاري لعجز مقداره 309.2 مليون دينار (4.2% من GDP) بالمقارنة مع عجز مقدار 329.9 مليون دينار (4.6% من GDP) خلال الربع الأول من عام 2019. أما باستثناء المنح، فقد انخفض عجز الحساب الجاري ليبلغ

387.5 مليون دينار (5.2% من GDP) خلال الربع الأول من عام 2020 مقارنة مع 419.2 مليون دينار (5.8% من GDP) خلال الربع الأول من عام 2019. وقد جاء ذلك محصلة للآتي:

- ◆ انخفاض العجز في ميزان السلع للمملكة بمقدار 264.5 مليون دينار (17.0%) ليصل إلى 1,295.0 مليون دينار مقابل 1,559.5 مليون دينار خلال الفترة المقابلة من عام 2019.
- ◆ انخفاض الوفر المسجل في صافي حساب الخدمات بمقدار 80.2 مليون دينار مقارنة مع الربع المماثل من عام 2019 ليلبلغ 348.8 مليون دينار.
- ◆ انخفاض الوفر المسجل في صافي حساب الدخل الأولي بمقدار 54.2 مليون دينار ليصل إلى 6.3 مليون دينار خلال الربع الأول من عام 2020 مقارنة مع وفر بلغ 60.5 مليون دينار خلال الربع المقابل من عام 2019. ويعود ذلك بشكل رئيس لتحقيق صافي دخل الاستثمار عجزاً بمقدار 43.9 مليون دينار، وانخفاض وفر صافي تعويضات العاملين بمقدار 2.2 مليون دينار ليصل إلى 50.2 مليون دينار.
- ◆ انخفاض صافي وفر حساب الدخل الثانوي الربع الأول من عام 2020 بمقدار 109.4 مليون دينار ليصل 630.7 مليون دينار مقابل وفر مقداره 740.1 مليون دينار خلال الربع المقابل من عام 2019. وقد جاء ذلك نتيجة لانخفاض صافي وفر التحويلات الجارية للقطاع العام (المنح الخارجية) بمقدار 11.0 مليون دينار ليلبلغ نحو 78.3 مليون دينار، وانخفاض صافي وفر التحويلات الجارية للقطاعات الأخرى بمقدار 98.4 مليون دينار ليصل إلى 552.4 مليون دينار.

■ أما بخصوص المعاملات الرأسمالية والمالية مع العالم الخارجي، فقد سجل الحساب الرأسمالي خلال الربع الأول من عام 2020 تدفقاً للداخل بمقدار 14.0 مليون دينار مقارنة مع تدفق مماثل خلال الربع المقابل من عام 2019 والذي بلغ في حينها 4.0 مليون دينار. في حين سجل الحساب المالي صافي تدفق للداخل مقداره 122.9 مليون دينار مقارنة مع صافي تدفق للداخل مقداره 612.0 خلال الربع المقابل من عام 2019، وجاء ذلك محصلة للتطورات التالية:

- ◆ تسجيل الاستثمار المباشر خلال الربع الأول من عام 2020 صافي تدفق للداخل بلغ 214.9 مليون دينار مقارنة مع صافي تدفق للداخل مقداره 183.5 مليون دينار خلال الربع المقابل من عام 2019.
- ◆ تسجيل استثمارات الحافظة صافي تدفق للخارج مقداره 42.1 مليون دينار، مقارنة مع صافي تدفق مماثل بلغ 134.6 مليون دينار خلال الربع المقابل من عام 2019.
- ◆ تسجيل الاستثمارات الأخرى صافي تدفق للداخل بلغ 57.2 مليون دينار خلال الربع الأول من عام 2020 مقارنة مع صافي تدفق للداخل بلغ 379.9 مليون دينار في الفترة المقابلة من عام 2019.
- ◆ ارتفاع الأصول الاحتياطية للبنك المركزي بمقدار 107.1 مليون دينار خلال الربع الأول من عام 2020، مقارنة بانخفاض مقداره 183.2 مليون دينار خلال الربع المقابل من عام 2019.

□ وضع الاستثمار الدولي

أظهر وضع الاستثمار الدولي (والذي يمثل صافي رصيد المملكة من الأصول والخصوم المالية الخارجية) في نهاية الربع الأول من عام 2020 التزاماً نحو الخارج بلغ 32,701.1 مليون دينار مقارنة مع مستواه في نهاية عام 2019 والبالغ 32,793.7 مليون دينار. ويعود ذلك إلى ما يلي:

- ارتفاع رصيد الأصول الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والأصول المالية) لكافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة في نهاية الربع الأول من عام 2020 بمقدار 219.7 مليون دينار ليصل إلى 18,732.4 مليون دينار. ويعود ذلك بشكل رئيس إلى ارتفاع الأصول الاحتياطية للبنك المركزي 172.0 مليون دينار، وارتفاع النقد والودائع للبنوك المرخصة في الخارج بمقدار 66.6 مليون دينار.

- ارتفاع رصيد الخصوم الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والأصول المالية) على كافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة في نهاية الربع الأول من عام 2020 بمقدار 126.9 مليون دينار ليصل إلى 51,433.5 مليون دينار. ويعزى ذلك إلى التطورات الآتية:
 - ◆ ارتفاع رصيد صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة بمقدار 127.1 مليون دينار (0.5%)، ليبلغ 25,773.3 مليون دينار.
 - ◆ ارتفاع رصيد القروض طويلة الأجل لدى الحكومة العامة بمقدار 123.3 مليون دينار (2.3%)، ليبلغ 5,374.5 مليون دينار.
 - ◆ ارتفاع رصيد القروض طويلة الأجل للقطاعات الأخرى بمقدار 71.0 مليون دينار (3.4%) ليصل إلى 2,168.4 مليون دينار.
 - ◆ ارتفاع الرصيد القائم لتسهيلات صندوق النقد الدولي للأردن بمقدار 43.4 مليون دينار (12.1%) ليصل إلى 401.9 مليون دينار.
 - ◆ انخفاض رصيد ودائع غير المقيمين لدى الجهاز المصرفي بمقدار 178.7 مليون دينار (1.9%) (انخفاضها بمقدار 50.6 مليون دينار للبنوك المرخصة، وانخفاضها بمقدار 128.1 مليون دينار للبنك المركزي) لتصل إلى 9,082.4 مليون دينار.
 - ◆ انخفاض رصيد استثمارات الحافظة في المملكة بمقدار 71.7 مليون دينار (1.0%) لتبلغ 7,090.2 مليون دينار.
 - ◆ انخفاض رصيد الائتمان التجاري الممنوح للمقيمين في المملكة بمقدار 26.5 مليون دينار (3.3%) ليصل إلى 779.1 مليون دينار.